جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر 2014-1999

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: حكامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة:
- بسمة جوادي

إشراف الأستاذ:
- بلعسل محمد

لجنة المناقشة

1- الأستاذ بالعسل محمد .....مشرفا

2- الأستاذ عاشور سليم .....مناقشا

3- الدكتور غربي عزوز.....رئيسا

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/ 2014-2015م

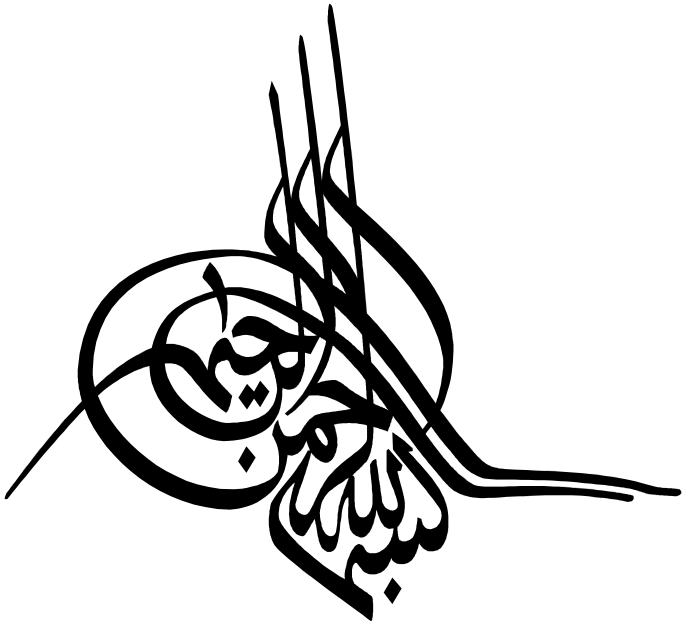

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي
النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

[الروم :41]

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني ووفقني لانجاز هذا العمل

فلك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إن رضيت

ولك الحمد بعد الرضى .

ثم الشكر الموصول إلى الأستاذ المشرف "بلعسل محمد"

على ما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة لانجاز هذه المذكرة.

والشكر الجزيل للأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى أن اشكر كل أساتذتي على نصائحهم وعلى ما قدموه لي

من عون، أخص بالذكر الأساتذة: "مرزوقي عمار"، "غربي عزوز"،

"بن مرزوق عنترة"، "عروس ميلود" .

و أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل ، ولو بكلمة الطيبة .

بلسمة جوادي

إهداء

إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت درب حياتي بحبها

إلى أمي الغالية رعاها الله وحفظها ،وأدامها ذخرا لي .

إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه.

إلى أخي الوحيد حمادة ، جعله الله قرة العين لنا .

إلى كل أخواتي.

إلى خالي زراري احمد حفظه الله

إلى من وجدته أينما احتجته زوج أختي عرعار محفوظ

إلى كل صديقاتي ومن فضيت معهم أروع الأوقات :نريمان

،كلثوم،نادية ،زينب،صليحة ،عيدة، صافية،جميلة ،اسمهان.

وإلى كل من يعرف بسمة سواء من قريب أو من بعيد...

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل .

بسمة جوادي

مقدمة

1- تمهيد:

عرف الفساد الإداري طريقه إلى البشر منذ أن قامت على الأرض الحياة متخذا لنفسه دروبا شتى مخلفا أثار وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.وهو ليس ظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر وتختفي وإنما هو ظاهرة في استمرار دائم ولهذا استحوذ على اهتمام كثير من الباحثين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وهذا الاهتمام العالمي يعني أن كافة المجتمعات والدول تحتوي على قدر معين من الفساد و بدرجات متفاوتة،وباعتبار الجزائر دولة نامية وتنتمي لتلك الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الفساد عموما، والفساد الإداري خصوصا، فإن انتشاره ساهم في إعاقة وتقويض عمليات التنمية فيها، حيث أصبح يمثل العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية في القيادات السياسية في الجزائر ، وبناءا على ذلك تزايد اهتمام المسؤولين في الجزائر بضرورة مكافحة هذه الظاهرة وعلاجها، و اعتبار ذلك هدفا أساسيا لابد من تحقيقه ،ويحتاج ذلك إلى العديد من الإجراءات التي تعتمد على دراسات وتشخيص المشكلة في جميع جوانبها وتضع العلاج المناسب لها ،ومن ثم متابعة ومراقبة هذه الإجراءات بما يضمن تحقيقها ،وإذا كان القضاء على ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر بشكل تام مطلب يستحيل تحقيقه إلا أن ذلك لا يمنع من انتهاج سياسات فعالة للحد منه حتى يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية محلية حقيقة تطور الاقتصاد وتنمي المجتمع.

2- أهمية الدراسة:

إن أهمية أي دراسة تتوقف على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية وتتجلى أهمية الموضوع كونه من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني لأنه أداة لتفسير التخلف وتعثر نمو الدول .

وكونه كذلك من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالمي ولذلك أصبح التصدي لها حاجة ملّحة والبحث في أسبابها

وأثارها أمر في غاية الأهمية. ويكتسب أهمية بالغة لأنه ظاهرة تهدد الأهداف العامة التنموية بالجزائر وتعطل برامجها وخططها ومشروعاتها.

3- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تبيان انه للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة لابد من تحقيق تنمية بجميع أبعادها وعلى كل المستويات بدءًا بالمستوى المحلي لكن نتيجة لتغلغل الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية فقد حال وضع الدولة الوصول لذلك وهذا ما يستدعي ضرورة توجيه الجهود لمكافحة هذه الظاهرة.
- وتهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تحديد وضبط مفهوم الفساد الإداري ومن ثمة توضيح تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر.

4 – مبررات اختيار الموضوع: تنقسم مبررات اختياري للموضوع إلى ما يلي:

أ–مبررات ذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة موضوع الفساد ومحاولة الكشف عن آليات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة في الجزائر.
- لرغبة في التعرف والكشف عن أسباب فشل سياسات التنمية المحلية في الجزائر.

ب – مبررات موضوعية:

- تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد الإداري من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية لأثاره الوخيمة على كيان الدولة واستقرارها.
- نقص الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر.
- التعرف على مدى فاعلية الآليات التي أقامتها الجزائر للحد من ظاهرة الفساد الإداري هل تحققت بصورة واقعية أم هي مجرد شعارات ودعايات إعلامية؟

5- أدبيات الدراسة:

وفقا لموضوع الدراسة فتم الاهتمام بالدراسات السابقة التي تناولت تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية لكن مختلف الدراسات التي تم الاطلاع عليها لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة وإنما تتعلق بأحد عناصره ومن بين هذه الدراسات :

- كتاب للأستاذ هاشم الشمري و الدكتور إيثار الفتلي بعنوان" الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية" سنة 2011 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الفساد الإداري وتوضيح أسباب وأنواع ومظاهر هذه الظاهرة ،ومحاولة تبيان تأثيرات الفساد الإداري على التنمية وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

إن الفساد الإداري يختلف في أشكاله و تغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول . وتعد الدول النامية هي الأكثر تأثرا بآلياته ، والأكثر تعرضا لممارساته ،فعندما يتغلغل الفساد في آليات تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة وشعوبها ترزح تحت وطأة الفقر.

- كتاب الدكتور لؤي أديب العيسي "بعنوان الفساد الإداري و البطالة" سنة 2009 حاول من خلالها الكاتب التعرف على ماهية الفساد الإداري و تم تسليط الضوء على سبل مكافحته من خلال المنظمات المعنية بذلك : منظمة العربية لمكافحة الفساد ،الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد وتوصل الكاتب في هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده انه لا يمكن استخدام صفة الإطلاق على أن هذه السبل هي الطرق الوحيدة للحد من الفساد و إنما تأتي ضمن كثير من وسائل العلاج.

-كتاب لمجموع من الباحثين حول "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد و الدعوة إلى الإصلاح السياسي و الاقتصادي في الأقطار العربية" و هي عبارة عن بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت، سنة 2006، ومن خلال دراسة مضمون الندوة وجدنا أنها تتكون من ثلاث أقسام:

مضمون القسم الأول ما يتعلق بموضوع الدراسة حيث تم التطرق إلى مفهوم الفساد ومكافحته في الدول العربية وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: لا إصلاح من غير مصلحين وعندما تكون مقاليد السلطة في يد غير الصالحين فالدعوة إلى الإصلاح ومكافحة الفساد أمر يستحيل تحقيقه.

– أطروحة دكتوراه لخالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عمر آل الشيخ بدراسة سنة 2007 بعنوان:"الفساد الإداري و أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي" وهي أطروحة دكتوراه حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على حقيقة الفساد الإداري و أنماطه و أسبابه. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:إن الفساد الإداري نتاج مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، إدارية، السياسة، التنظيمية، كما أن هناك العديد من السبل التي ينبغي تطبيقها لمكافحته والحد منه سواء قبل وقوع جريمة الفساد الإداري أو أثناء وقوعها أو بعد وقوعها.

– دراسة قام بها الأستاذ عنترة بن مرزوق، سنة 2008 ،بعنوان: "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية" وهي رسالة ماجستير، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على مفهوم الفساد الإداري وكشف أسبابه وأثاره وسبل مكافحته وفق دراسة نظرية ثم أسقطها على واقع إدارة الجزائرية و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن خطورة ظاهرة الفساد الإداري تتطلب اتخاذ العديد من التدابير العلاجية ومحاصرته والتقليل من حدته.
- على الرغم ما اعتمدت عليه الجزائر من آليات إلا أن ظاهرة الفساد الإداري تزداد في الانتشار و الاتساع .
- دراسة وفاء معاوي، سنة2010 بعنوان : "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر" وهي رسالة ماجستير، هدفت الدراسة إلى التركيز على ماهية التنمية المحلية وواقعها في الجزائر من خلال التعرف على الفواعل وآليات التنمية المحلية في الجزائر و التحديات التي تواجهها، وخلصت في الأخير إن ثقافة الفساد ترسخت في المجتمع الجزائري

و ما تزال تتسع دائرتها بدرجة لم يسبق لها مثيل الأمر الذي أصبح يهدد المسار التنموي على كافة المستويات الوطنية والمحلية.

- دراسة ريان ريان عبد السلام، الصادرة سنة2006 بعنوان:" إشكالية التنمية المحلية، ومدى فاعلية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط"، وهي رسالة ماجستير،حيث ركز الباحث على التعرف ماهية التنمية المحلية وتحديد مبادئها والكشف عن أهم العقبات التي تحدها حيث تطرق إلى عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية، وتوصل الباحث في الأخير إلى أن موضوع التنمية المحلية في الجزائر يدخل ضمن أولويات اهتمامات السلطات المركزية والمحلية على أن أساس التنمية الشاملة تنطلق من القاعدة إلى القمة . غير أن دراسة تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر معدوما هذا ما دفعني إلى التطرق إليها من اجل تقديم الجديد إن شاء الله.

6- إشكالية الدراسة:

اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين وبسبب التحولات التي شهدها العالم تغيرت أجندات البحث لدى القادة وأصبح الاهتمام أكثر بقضايا التنمية لذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية شاملة وطنية تهدف إلى رفع مستوى المعيشي لمواطنيها في شتى المجالات ووصولا إلى ذلك ما عليها إلا الاهتمام بموضوع التنمية المحلية وهذه الأخيرة تتسم بالاختلال والتدهور بسبب غياب الرقابة و اختلاس الأموال وانتشار الرشوة وغيرها من الممارسات الفاسدة التي تعبر عن حقيقة الفساد الإداري وما له من تأثيرات على العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف ساهم الفساد الإداري في التأثير على التنمية المحلية في الجزائر

وهذا التساؤل المركزي يحيلنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالفساد الإداري و التنمية المحلية ؟

- ماهي الظروف والعوامل التي أدت إلى تغلغل الفساد الإداري في الجزائر؟ و ماهي مظاهر تأثيره على التنمية المحلية؟
- ماهي الآليات والجهود الوطنية لاحتواء ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر ؟

7- حدود الدراسة:

ستكون الدراسة مقتصرة على الفساد الإداري والتنمية المحلية دون التطرق إلى أنواع الفساد الأخرى المتمثلة في الفساد الاقتصادي، والمالي.وكذلك دون التطرق إلى التنمية الوطنية الشاملة .

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر بشكل عام دون التركيز على ولاية معينة.

الحدود الزمانية: الدراسة ستهتم بقضايا الفساد الإداري و تأثيرها على المشاريع التنموية المحلية في الفترة الممتدة مابين 1999 إلى غاية يومنا هذا.

8 -فرضيات الدراسة: بناء على الإشكالية المطروحة تم صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

- يمكن تفسير ما آلت إليه الجزائر من تدني مستوى التنمية الشاملة إلى استشراء الفساد الإداري في مؤسسات الدولة وفي طبقات أفراد المجتمع بشكل ساهم في الحد من تحقيق التنمية المحلية.
- الكثير من الفساد الإداري يسهم في تعطيل عجلة التنمية على مستوى المحلي .
- تحتاج سياسة مكافحة الفساد الإداري والحد من انتشاره إلى العديد من الإجراءات الشاملة و المتعددة وتضافر الجهود من قبل فواعل الدولة.

9- منهجية الدراسة :

لا نستطيع أن نبحث عن حقيقة ما إذا كنا سنبحثها بدون منهج لأن الدراسات و الأبحاث بدون منهج تمنع الوصول إلى الحقيقة، والمنهج العلمي يعني "الإتباع أو المتابعة أو السير وراء الشيء.وهو الإجراءات والطرق للوصول إلى المعرفة التي تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على

أسئلة البحث واختيار فرضياته وهو يعبر عن الأدوات المباشرة للبحث كالاستبيان والمقابلة والمسح الاجتماعي والملاحظة".[1]

ونظرا لطبيعة الموضوع و هي دراسة وصفية تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي حيث تهدف البحوث الوصفية إلى دراسة و وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين أو في وضع معين يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب ومسببات هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها.[2]

واعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي والقصد من استخدام هذا المنهج هو قدرته التفسيرية وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير ، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها و لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تّحكم في ميلاد الظواهر واندثارها وهو يحاول أن يصل إلى القوانين التي تحكمت في ذلك.[3]

وبما أننا اتخذنا الجزائر كوحدة دراسة فانه تم استعمال منهج دراسة الحالة وهو نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة أو مصنعا أو مجتمع محليا أو مجتمع عاما[4].

وبحكم موضوع الدراسة استخدمنا منهج الإحصائي الذي يستخدم البيانات الرقمية ،لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتقائها ، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج [5] .

---

[1] نصر محمد عارف، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة** .بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002 ،ص84-85.

[2] محمد عبد الغني، محسن احمد الخضيري ،**الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه** .القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية، 1992، ص 50-51.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي –المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**- . الجزائر:1997 ،ص56.

[4] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي** . إسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص100.

[5] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** . ط 4، الجزائر : دار الهومة، 2002، ص92.

10- محاور الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى: مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة.حيث بعد المقدمة خصص الفصل الأول إلى ماهية الفساد الإداري و التنمية المحلية من خلال التطرق إلى مضامين المختلفة لكلا المفهومين: كمفهوم الفساد الإداري والتعرف على خصائصه وأنواعه، كذلك تحديد مفهوم التنمية المحلية والتعرف على مقوماتها وأبعادها، ونختم الفصل بخلاصة واستنتاجات.أما الفصل الثاني سوف نتطرق فيه إلى واقع الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر وسنتناول فيه مظاهر الفساد الإداري في الجزائر و نحاول تبيان تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر ونختم الفصل بخلاصة واستنتاجات، وفي الفصل الثالث والأخير: نتناول فيه نتناول فيه جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد الإداري ونختم الفصل بخلاصة واستنتاجات.

وأخيرا نضع الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة حيث تحتوي على مجموع من النتائج والتوصيات .

11- تحديد المصطلحات:

اشتملت الدراسة على مصطلحات مهمة لذا يجب توضيحها باختصار كما يلي:

- **التأثير** : عرفه احمد خليل في كتابه المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع "التأثير يدخل في نطاق السلطة والنفوذ ،فالمؤثر هو النافذ القادر بالفعل على تغيير فعل الأخر في اتجاه الذي يختاره له، أي أن التأثير هو بمثابة شكل الخاص جدا من أشكال النفوذ أو السلطة المستمدة بشكل أساسي من الإقناع".[1]

[1] لينده شنافي، "تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دراسة تحليلية " .(دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ،2009- 2010)، ص36.

- **الفساد الإداري**: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ،أي استغلال موظفي الدولة مواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .[1]

- التنمية المحلية: وهي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطرقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.[2]

12- الصعوبات المتعلقة بالموضوع:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات من بين هذه الصعوبات مايلي: في الموضوع وهو الفساد الإداري، لان التطرق لمثل هذه المواضيع يعتبر أمر صعب، سواء من ناحية الإحصائيات والقضايا فهي ليست دقيقة، لان النسب وقضايا الفساد يتم التكتم عليها، ومن ناحية أخرى قلة المراجع حول واقع ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر لذا اعتمدنا على الجرائد الوطنية وما تصدره بالإضافة إلى ضيق الوقت لإعداد هذه الدارسة.

[1] سمير شعبان ،"الفساد في ظل الشريعة الإسلامية ، المفهوم والإصلاح "، ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول" الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، الجزائر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، انعقد يومي 02-03 ديسمبر 2008، ص107.

[2] ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة نقل من موقع :وهو موقع مخزن في الانترنت www.univ-chelf.dz/ar/com-dic-2008-19.pdf تم الإطلاع عليه يوم 09-5-2014.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للفساد الإداري التنمية المحلية

تمهيد:

حضي موضوع الفساد الإداري بقدر واسع من الدراسة والبحث لدى الباحثين والأكادمين وتنوعت مفاهيمه وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم مما جعل من مفاهيمه محط جدل ونقاش كبير.وهو اخطر أنواع الفساد باعتباره قائما على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة، والحديث عن الفساد الإداري لا يخص مجتمع بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منه كل الدول لما له من أثار سلبية على كيان الدولة.

وأهمية معالجة الفساد الإداري تنبع من أثره على التنمية وهي الهدف الذي تسع الى تحقيقه غالبية دول العالم ولذا لابد الاهتمام بكافة مستويات التنمية الوطنية منها والمحلية، وأصبح الاهتمام أكثر بتحقيق التنمية المحلية حيث تشكل احد اهداف الدول، بعد ما تراجعت عملية التنموية المركزية مما جعل الإدارة المحلية فاعل رئيسي في عملية التنمية المحلية لأنها أدرى بطبيعة وحاجات المحلية وهذا بحكم قربها من المواطنين.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على ظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية وذلك من خلال مبحثين:

-المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري

-المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الأول : مفهوم الفساد الإداري:

نظرا لتباين الخلفية الفكرية والاجتماعية للمفكرين والباحثين فانه من الصعب إيجاد تعريف شامل وكامل لظاهرة الفساد الإداري، وكذلك لاختلاف أسبابه من مجتمع إلى آخر، وهو ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع سواء في الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة لكن هناك الاختلاف في درجة التغلغل والانتشار، سنتعرف في هذا المبحث على مضامين المختلفة لظاهرة الفساد الإداري لذلك تم تقسيمه إلى :

المطلب الأول : تعريف الفساد الإداري واهم مقارباته .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري.

المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري.

المطلب الرابع: خصائص الفساد الإداري .

المطلب الأول :تعريف الفساد الإداري واهم مقارباته :

أولا: تعريف الفساد الإداري

هناك اختلاف كبير من قبل الباحثين والمفكرين حول ماهية الفساد الإداري ونظرا لهذا التباين كان من الصعب الوصول إلى تعريف شامل للفساد الإداري لذلك أعطيت تعاريف عديدة له ويجدر بنا قبل التطرق لمعنى الفساد الإداري لابد من التعرف على المعنى اللغوي لكلمة الفساد سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأجنبية.

عرف ابن منظور في لسان العرب الفساد كما يلي:الفساد نقيض الصلاح، فسد يفسُدُ يفسِدُ وفسد فسادا وفسودا فهو فاسد وفسيد فيهما. وتفاسد القوم هو تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة: هي خلاف المصلحة والاستفساد :خلاف الاستصلاح.[1]

وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي :"(فسد) فسادا فسودا ضد صلح، فهو فاسد فسيد من فسدى، والفساد :أجد المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة وفسد تفسيدا أفسده وتفاسدوا

[1] جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد الثالث، باب فسد، بيروت: دار الصادر، (د س ن)ص 335.

قطعوا الأرحام واستفسد: ضد استصلح"[1] . وجاء في المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية :(فسد) فسادا :عطب أو بطل، والأمور اضطربت وأدركها الخلل، وفي القران الكريم (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، (افسد): الشيء جعله فاسدا، (استفسد) الأمر :وجده أوعده فاسدا، (الفساد): التلف والعطب والخلل، (المفسدة): الضرر، يقال هذا الأمر مفسدة لكذا : فيه فساده[2] .وجاء في معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية :(فسد)العطب أو العقد ورجل جاوز الصواب والحكمة، (افسد):الرجل فسد والشيء جعله فاسدا، (فاسد):الرجل أساء إليهم ففسدوا عليه، (فسده) :مبالغة في فسده، (تفاسد):القوم تدابروا وقطعوا الأرحام، استفسد الشيء عمل على ان يكون فاسدا، (الفساد) :التلف والعطب الاضطراب والخلل والقحط[3].

بعدما تعرفنا عن معنى كلمة الفساد في اللغة العربية نتطرق الآن الى معناها في كل من اللغتين الفرنسية والانجليزية corrupted، corrompu معناها فاسد، مرتشي وcorruption، corruption معناها فساد،انحلال،ارتشاء.[4]

بعد أن تناولنا معنى كلمة الفساد في كل من اللغة العربية واللغات الأجنبية نتعرف الآن إلى معناه في الشريعة الإسلامية:نظرا لان الفساد يشكل أعظم مصائب التي يعانيها العالم عامة، والمجتمعات المتخلفة خاصة، ذلك انه يجعل من إمكانية تحقيق العدالة مطلب صعب التحقيق، إذ يؤدي في غالب الأحيان إلى استبداد الإنسان واستغلاله لأخيه الإنسان، مولدا في النهاية تكوين فرق طبقية :أقلية فاسدة تزداد ثراء ونفوذا وطغيانا، وأكثرية من ضحايا أقلية الفاسدة تعاني فقرا وبؤسا واستغلالا وحرمانا، ولان الفساد يعد من اخطر الأمراض التي تعانيها الأمم والمجتمعات، فقد حاول الإسلام مكافحتها وعلاجها ليس عبر التفكير والتنظير فقط بل عبر التطبيق والتحقيق

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي، **القاموس المحيط** .ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، فصل الفاء – الباب : الدال، فسد، ص320.

[2] مجمع اللغة العربية،**المعجم الوجيز**. مصر: مطابع شركة الإعلانات الشرقية، حرف الفاء : فسد، 1989،ص 471.

[3] ضيف شوقي، **معجم الوسيط** .مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص 152، 153.

[4] لحام وآخرون، **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية انكليزي– فرنسي– عربي** .بيروت: دار الكتب العلمية، 2004، ص91.

أيضا وذلك من خلال نصوص القران الكريم، وتعاليم سيد الأولين والآخرين،وكتابات العديد من الباحثين والمفكرين والمصلحين .

1-القران الكريم :كان الفساد من أعظم النواهي التي أمر الله سبحانه وتعالى بتجنبها، درءا للشر، وتحقيقا للصلاح والخير، فقد جاءت آيات القران الكريم غنية بلفظ الفساد ومشتقاته، إذ ورد هذا اللفظ في حوالي خمسين موضعا، كل موضع منها يدل على معان مختلفة،حيث جاء بمعني الطغيان والتجبر والتكبر وذلك في قوله تعالى :﴿ **تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**﴾**[القصص : 83]**،وقوله جلا وعلا في وصف آل فرعون: ﴿**الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ**﴾ **[الفجر : 11، 12]**، وكما أن لفظ الفساد يطلقه المفسدون على الصالحين، وهذا ما حصل لقوم فرعون حينما وصفوا دعوة موسى بالفساد، لاشيء إلا انه أمرهم بعبادة الله دون العباد ﴿**وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ**﴾**[لأعراف: 127]**، وجاء مصطلح "الفساد "بمعنى السحر في سورة "يونس" حينما قال الباري عز وجل: ﴿ **فَلَمَّا أَلْقَواْ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللّهَ لاَ يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾**[يونس : 81]**،كما يطلق مصطلح الفساد على إساءة استخدام المال، وهذا ما حصل لقارون حينما نصحه الصالحون من قومه ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾**[القصص : 77]**، وجاء بمعنى الشرك وإتباع الهوى في عدة آيات كقوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، وقوله أيضا﴿ **وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ**﴾**[المؤمنون : 71]**[1]، وعن جزاء المفسدين يقول المولى عز وجل : ﴿**إِنَّمَا جَزَاء**

[1] عنترة بن مرزوق، المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011، ص2-7.

الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[المائدة: 33]. وقوله تعالى:﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[الروم : 41]**، كلام مستأنف، مسوق لتقرير ما عم في مختلف الأنحاء من البر والبحر من مفسدة، وظلم،ولهو،ولعب،وسائر ما يطلق عليه الفساد الذي هو ضد الصلاح .[1]

2 –السنة المطهرة: إذا كان القرآن الكريم غنيا بلفظ الفساد فالسنة النبوية هي الأخرى شملت على العديد من الأحاديث التي احتوت على مصطلح الفساد نذكر بعض الأحاديث النبوية الشريفة: قوله صلى الله عليه وسلم :﴿...***ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وان فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب***﴾[2].

وقال عليه الصلاة وسلام:﴿ ***القائم بسنتي عند فساد أمتي له اجر شهيد*** ﴾[3]،وقال عليه الصلاة والسلام : ﴿ ***إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ،فطوبى للغرباء، قالوا يا رسول الله من الغرباء ؟ قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس*** ﴾[4]، وقوله عليه الصلاة والسلام :﴿***أول ما يحاسب العبد يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح سائر عمله وان فسدت فسد سائر عمله***﴾[5].

---

[1] محي الدين الدرويش، **إعراب القران الكريم وبيانه** . مجلد6، ج21، ط 7، دمشق- بيروت:دار اليمامة، دار ابن كثير .حمص دار إرشاد للشؤون الجامعية،1999، ص60 .

[2] أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** . باب الفضل من استبرأ لدينه، دمشق _ بيروت : دار ابن كثير، 2002،ص23-24.

[3] علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان الفوري،**كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** . باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ج1، مؤسسة الرسالة، ص 175.

[4] أبي بكر احمد بن الحسين البيهقي، **كتاب الزهد الكبير**. فصل في العزلة والخمول، بيروت : دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، 1987، ص114.

[5] ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن احمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي، **الأحاديث المختارة**.ج7، ط3، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، 2000، ص145.

من خلال عرض بعض الآيات والأحاديث المشتملة على مصطلح الفساد في الشريعة الإسلامية نجد انه مفهوم واسع لم يقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو الإداري بل اشتمل جميع مناحي الحياة لذلك فهو يستخدم لوصف كل سلوك أو فعل منحرف،محرم غير صالح، حيث كثيرا ما اقترن بمفهوم الإساءة والتخريب والتدمير والإتلاف في الأرض وغيرها من المفاسد والمنكرات التي نهى الشارع الحكيم عن ارتكابها وأمر بمكافحتها ومحاربة أهلها.[1] لذلك فقد عرفه سعيد الدخيل: بأنه "يأتي تارة بمعنى الإبطال، ومرة بمعنى إصابة الشيء بالعطب، ومرة بمعنى الاضطراب والخلل ومرة بمعنى إلحاق الضرر"[2].

بعدما تعرفنا عن المعنى اللغوي لكلمة الفساد ننتقل الآن في البحث عن معانيه الاصطلاحية وهناك العديد من التعاريف منها :تعريف معجم اوكسفورد الانجليزي الفساد : بأنه " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة "[3] .

ويمكن تعريف الفساد بأنه" الاستعمال التعسفي لوظيفة عامة بغرض الاغتناء الشخصي، حيث يحوز صاحب هذه الوظيفة على منصب ثقة يعطيه سلطة التحرك باسم مؤسسة ما سواء كانت عمومية أو خاصة أو خيرية"[4].

أي أن الفساد هو ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق النفع الخاص على حساب المصلحة العامة، وقد تكون ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة لخلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية، ومهما تعددت معاني الفساد فهو لا يخرج عن كونه وباءا اجتماعيا واقتصاديا يلم بالمجتمعات بشكل متفاوت ولابد من الوقاية منه والتصدي لأسبابه بشكل

[1] عنترة بن مرزوق، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013)، ص 31 .

[2] سعيد بن فايز الدخيل، **نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي** . بيروت :دار النفائس 2001، ص 15 -16 .

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي أسبابه أشكاله أثاره آليات مكافحته**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص17.

[4] علي حرودي، "الفساد ومحاولات التغيير : الوصفة وغياب العلاج البديل" ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي"، الجزائر، جامعة سطيف، كلية الآداب والعلو م الاجتماعية، المنعقد يومي 08- 09 افريل 2007، ص22-23.

جماعي وبأسلوب مؤسسي[1]، وبالتالي هو ذلك السلوك الإنساني الذي يدل على الانحراف في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العامة لتحقيق مصلحة شخصية مادية أو معنوية تتعارض مع المصلحة بصرف النظر عن جسامة ودرجة هذا السلوك.[2]. وهناك فرق بين الفساد والإفساد :الفساد ظاهرة فردية أما الإفساد ظاهرة مؤسسية بمعنى أن ثمة قيما سلوكية وقواعد وراء هذا النوع من الفساد [3]، وهناك من يرجع الفرق إلى كون أن الفساد ظاهرة طبيعية طالما كانت في بدايتها يمكن مواجهتها إذ ظهرت الإرادة السياسية واتخذت الإجراءات لمواجهتها، أما الإفساد فهي سياسة تهدف إلى نشر الفساد بين أناس غير ملوثين به بهدف تشويه المجتمع حتى يصبح فاسدا . [4]

ومن أنواع الفساد نجد الفساد الإداري وهو موضوع دراستنا فقد حضي هذا الأخير باهتمام كبير من قبل الباحثين والخبراء لما له من ارتباط وثيق بالإدارة، لأن تقدم أي مجتمع وتخلفه أصبح يعتمد على نمط إدارته، فالإدارة الناجحة الفعالة هي أساس بناء أي مجتمع ومفتاح تقدمه وتطوره .[5]ومن أهم العوائق التي تعيق مسار نجاح الإدارة هو الفساد الإداري ولهذا تم الاهتمام بهذه الظاهرة اهتمام كبير وبرزت العديد من الإسهامات لتعريف هذه الظاهرة وهي تختلف باختلاف رؤى الباحثين والأكاديميين، وان مسألة إعطاء تعريف للفساد الإداري هي مسألة في غاية التعقيد فهي لا تقتصر على الانحراف عن قواعد العمل لكسب مادي بل إن الناس يخضعون لتحيزاتهم وخلفياتهم المحدودة أكثر من خضوعهم للمكاسب المادية .

---

[1] فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 25، العدد2، الأردن،كلية إدارة الأعمال، 2009، ص12-13.

[2] عبد القوي بن لطف الله على جميل، "أنماط الفساد واليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية" . (أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2013)، ص39.

[3] عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي، " التدابير القانونية لمكافحة الفساد "ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. انعقد يومي6-8 /10/ 2003، الرياض، ص46.

[4] خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ، "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي". (أطروحة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، جامعة الرياض،2007)، ص 18.

[5] حسين حريم، **مبادئ الادارة الحديثة** . عمان : دار مكتبة حامد، 2006، ص15.

و لقد عرف الفساد الإداري انه:" استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية. "كما عرف الفساد الإداري كونه "النشاطات التي تتم داخل جهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي فعلا إلى حرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أو مستمرة، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي او جماعي.[1]

وفي تعريف أخر نجد تعريف الباحثة سوزان روزا كرمان للفساد الإداري انه :"السلوك الذي يمارسه مسؤولون في القطاع العام أو الحكومي سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم".[2]

والفساد الإداري" يتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة خاص الجهاز الحكومي، حيث يتعلق بانحراف الذين يمسكون بمقاليد السلطة داخل هذه الأجهزة بغية تحقيق منافع ومصالح شخصية في ظل ضعف الرقابة والضوابط على ممارستها"[3].

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الفساد الإداري هو ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف لشرع والأنظمة الرسمية سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه أم نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه أفراد والمؤسسات من داخل أو خارج الجهاز الحكومي وسواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو جماعي.لذلك يمكن تعريف الفساد الإداري من هذه الناحية على أنه : "استعمال الوظيفة

[1] مهدي حسن زويلف، سليمان احمد اللوزي، **التنمية الإدارية والدول النامية** . عمان : دار كدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص37-38

[2] فاروق عبد الخالق، **اقتصاديات الفساد في مصر**. القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص127.

[3] سليم حص وآخرون، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد**، بيروت:دار العربية للعلوم، 2006، ص62.

العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية[1].

وهو كذلك حسب احمد جابر حسنين " إن الفساد الإداري يساوي الاحتكار مضافا إليه حرية التصرف ناقصا المساءلة، ويستخدم هذا التعريف في صياغة وتحديد وتحليل مواقف تؤدي إلى الفساد البيروقراطي، على سبيل المثال احتكار الحكومة للخدمات والعطاءات"[2] .

والفساد الإداري حسب جوزيف ناي :"سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية، مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة أو الاستفادة المادية واستغلال المركز، ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع العدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم، وكذا يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من اجل الاستفادة الخاصة".

كما نجد الدكتور صلاح الدين الفهمي محمود قد توصل إلى أن الفساد الإداري هو:"كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في الموارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي"[3] هو كذلك سوء استعمال الوظيفة في سبيل تحقيق مأرب خاصة .وتبين الأدلة التي قام بجمعها "البنك الدولي" و"مؤسسة الشفافية الدولية" إن المحسوبية، ومحاباة الأقارب لاسيما في التوظيف .والرشوة، مظهر من مظاهر الفساد الإداري على النطاقين الصغير والكبير،

[1] مشرف بن علي بن عبد الله العمري، "درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها".(أطروحة دكتوراه، في تخصص إدارة والتخطيط كلية التربية، جامعة السعودية، 2012- 2013)، ص80 – 82.

[2] أحمد جابر حسنين، **الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر** . قاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013، ص.197 .

[3] عبد الحليم بن المشري، عمر فرحاتي، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، بسكرة، ص 7- 8.

هذه مظاهر تعسر سير اقتصاد المجتمع ولا تيسره .والثمن الذي يدفعه البلد المعني ثقافيا واجتماعيا لقاء الفساد صعب التقدير[1].

ثانيا :المقاربات:بالإضافة إلى هذه التعاريف هناك بعض المقاربات التي حاولت من خلالها تقديم تعريف له، ومن أهم هذه المقاربات مايلي:

1- المقاربة القانونية :حسب هذه المقاربة الفساد الإداري هو "الخروج عن القوانين والأنظمة واستغلال غيابهما، من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية مالية تجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد او لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها "، ومن خلال هذا التعريف نجد أن الفساد الإداري عند منظرو القانوني هو:

- مخالفة القانون والنظام وتعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع .
- سوء استخدام المنصب العام واستغلاله بهدف خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية[2].

2- المقاربة السياسية: ركز علماء السياسة في تعريفهم في مصطلح الفساد على معيار المصلحة، فإذا كان الحاكم يهدف من خلال حكمه إلى تحقيق المصلحة العامة فحكمه صالح رشيد، أما إذا كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية فحكمه فاسد، ولذلك عرفوا الفساد بأنه:" سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين السياسيين لتحقيق مكاسب شخصية "، أو هو كما عرفه اوسترفيلد :"تلك الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولأصدقائهم وذلك من خلال استخدام مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل

[1] أحمد علي بالتمر، عمر موسى الهبري، "الفساد الإداري :مظاهره واليات إصلاحه"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، 15-17 مارس 2004، ص2 .

[2] على الصاوي، "دور المجالس العربية في مكافحة الفساد"، ورقة مقدمة في مؤتمر : برلمانيون ضد الفساد : تقرير الشفافية والمحاسبة في الوطن العربي "، بيروت، 18-11-2004، ص6-7.

تقديم خدمات مباشرة وفورية أو استحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة وسياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم"

3- المقاربة الاقتصادية : يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تحديدهم لمفهوم الفساد على المعيار المادي فهم يرون إن الفساد سوقا يتم فيه تبادل المنافع بصورة غير قانونية بين أطراف مختلفة من خلال سياسة العرض والطلب، أي أن الفساد في نظر علماء الاقتصاد السياسي عبارة عن مبادلة غير مشروعة : السوق السياسي و/أو الإداري، السوق الاقتصادي والاجتماعي، وهذه المبادلة تعد مرفوضة لكونها تخرق المعايير العامة القانونية والأخلاقية وتسخر المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة شخصية أو جماعية أو حزبية بطريقة منحرفة من خلال غياب الشفافية والمنافسة، فتجلب للأطراف العموميين الفاسدين أو للمنظمات التي ينتمون إليها أرباحا مادية في الحاضر أو المستقبل.

4- المقاربة الاجتماعية : يركز أصحاب هذا الاتجاه على الجانب الأخلاقي للفساد أي هو عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، أو هو كما عرفه عزت الحجازي "السلوك الذي ينحرف عن المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة أو أداء دور اجتماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق، أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات أو تسهيل ذلك للآخرين[1]،وحسب أصحاب هذا الاتجاه الفساد هو "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين "[2]

وبتالي فإن الفساد **عند الاقتصاديين** هو العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية فضعف الاستثمار راجع إلى نوعية المؤسسات الحكومية وضعف المؤسسات العامة الذي هو احد أسباب الفساد وبالتالي ضعف العلاقة بين الاستثمار والتنمية، و**عند القانونين**:هو اختلال التوازن بين

[1] عنترة بن مرزوق، العوامل الداخلية لتشكل نظام الفساد في الجزائر، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث**، العدد الأول، جوان 2013، ص67-70.

[2] منير الحمش، **الاقتصاد السياسي :الفساد– الإصلاح –التنمية** . دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006، ص 14.

النصوص القانونية والممارسات فأي خرق لهذه النصوص وعدم الالتزام بالقواعد القانونية يسمى فسادا.

عند السياسيين: يرون أن الفساد هو أزمة شرعية الحكم ويركزون على فساد النخب والطبقة السياسية ودور المجتمع المدني، و**عند باحثين علم الاجتماع** :يرون أن الفساد هو علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي وما يتعلق بالمصلحة العامة ناهيك عن الفساد الأخلاقي وفساد الذمم والضمائر[1]. بالإضافة **إلى اتجاه الرأي العام**: حيث اعتبر أصحاب هذا الاتجاه الفساد الإداري هو كل سلوك يرى فيه الرأي العام انه فعل فاسد، لا يوافق القواعد والتقاليد المعروفة، فهو بذلك يمثل الأفعال الخارجة عن القيم الجماعة الإنسانية من خلال انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة[2].

ونستخلص مما سبق أن الفساد الإداري له العديد من التعاريف واختلفت باختلاف الباحثين والمفكرين وهذا راجع لاختلاف التخصص والإيديولوجية لكل باحث. لهذا تم تناول موضوع الفساد من زوايا مختلفة منها ماهو سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي ولكن على الرغم من هذا الاختلاف والتعدد من قبل المفكرين والباحثين حول ماهية الفساد الإداري إلا أن هناك إجماع أن الفساد الإداري هو :استغلال الشخص المنصب الممنوح له لتحقيق أغراضه ومنافعه خاصة .

[1] إسماعيل بوقنور، " التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري ". (رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص37-38 .

[2] عنترة بن مرزوق، "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية".(رسالة الماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2008)، ص62.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري :

وجدت ظاهرة الفساد الإداري منذ الأزل، وكانت بدايتها مع النشأة الأولى للمجتمع الإنساني، وأول قصة فساد ظهرت على الأرض هي قصة ابني ادم (عليه السلام) قابيل وهابيل، وبالتالي إن الفساد ظاهرة إنسانية قبل كل شيء ولدت مع ولادة الإنسان في ظل الرغبات الإنسانية للاستيلاء على ما للأخر[1]. لإثراء هذا البعد التاريخي لقياس تسلسل هذه الظاهرة لابد أن نستذكر شواهده:

أقوام استوطنت ارض العراق وهي أول حضارات العالم عرفت ظاهرة الفساد ومن جرائم هذه الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(**اورو** نمو) في الألواح السومرية. ونجد حمورابي أشار في شريعته إلى جريمة الرشوة مما يدل على اهتمامه بمكافحة الفساد. كذلك لم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد فقد حدد "سولون" احد الحكماء السبعة قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري وقد سن تشريعاته بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد. أما عند الصينيين القدماء فان الفكر السياسي لدى كونفوشيوس قد شخص ظاهرة الفساد ففي كتابه التعليم الأكبر يرد أسباب الحروب التي حدثت إلى فساد الحكم، أما في كتابه عقيدة الوسط فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين وهو يشير إلى أخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول "إن التركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب" .أما أفلاطون في كتابه القوانين يحارب الفساد في جميع صوره فهو يحاول الحد من الفساد الاقتصادي والإداري بحيث لم يسمح لمن يمتلك الأموال أن يزيد أمواله إلا ضمن حد معين[2].كذلك يشير ابن خلدون في القرن 14م إلى سلبية هذه الظاهرة مبين الآثار الضارة للفساد عندما يتفشى في المجتمع فيقول" يقع تخريب العمران فتبقى

[1] هاشم الشمري، ايثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية** . الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص18- 24.

[2] لؤي أديب العيسي، **الفساد الاداري والبطالة** . الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2009، ص22.

تلك الأمة كأنها فوضى، مستطيلة أيدي بعضها على بعض، فلا يستقيم لها عمران، وتخرب سريعا..."[1].

أما الفساد في العصور الوسطى نجد بعض أشكاله ففي انجلترا مثلا إبان حكم ملوك آل ستيوارت في عام 1666 ظهر استخدام آليات متعددة للفساد للتأثير على أعضاء البرلمان من اجل تحقيق مأرب خاصة، أما الفساد في العصر الحديث وبالانتقال إلى النموذج الأمريكي نلاحظ أن هناك عوامل ساهمت في ازدياد ظاهرة الفساد النمو السريع والمجتمع المتحرك ففي عهدة الرئيس الأمريكي الثامن عشر "جرانت" الذي حكم ما بين 1869 -1877 كانت الحكومة تعاني من مظاهر مخزية للفساد مثل ظهور فئة من الصناعيين تستخدم آليات الفساد لتحقيق مصالحها وهناك فضائح المساهمات المالية لثناء الحملات الانتخابية والتي جعلت الحكومة تحدد الحد الأقصى لتلك المساهمات عام 1925، ثم إصدار قانون عام 1972 الذي يطلب من المرشحين الفدراليين الكشف عن العوائد المالية للحملات الانتخابية[2].كذلك بالنسبة إلى الشركات الاوروبية يسمح لها القانون بدفع الرشاوى والحصول على صفقا ت أجنبية وخصمها من الضرائب المستحقة عليها، أدى ذلك إلى تضرر الشركات الأمريكية، فالقانون الأمريكي يعتبر دفع الرشاوى جريمة يعاقب عليها القانون.

ومع تطور وانتشار ظاهرة الفساد الإداري فقد تباينت الرؤى النظرية لهذا المفهوم وظهرت مداخل عديدة لتحديده وهي:

المدخل الأخلاقي: في إطار هذا المدخل يعتبر الفساد ظاهرة قيمية وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات ضارة وهدامة يتطلب الأمر الوقاية منها ومعالجتها ومكافحتها بشتى الطرق والأساليب.

[1] هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، المرجع السابق، ص 63.

[2] لؤي أديب العيسي، **الفساد الإداري والبطالة** ، المرجع السابق، ص 24.

المدخل الوظيفي: يطلق عليه البعض مدخل العلمي أو التبريري، ووفق هذا المدخل فإن الفساد الإداري لا يفترض بالضرورة أن يكون انحرافا عن النظام القيمي السائد بل هو انحراف عن قواعد العمل وإجراءاته واشتراطاته وتشريعاته . ويأتي هذا الانحراف نتيجة أسباب عديدة ليشكل خرقا لهذه القوانين المعتمدة في النظام الإداري.

المدخل الثقافي: ضمن هذا المدخل فان الفساد الإداري يمكن أن يشكل ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب والنتائج، ولكونها ظاهرة فإنها يمكن أن تأخذ طابعا منظما له القدرة على الاستمرار والبقاء وبحيث يخلق مجموعة كبيرة من النظم الفرعية الفاسدة سواء وفق المعايير القيمية أو الوظيفية.

المدخل الحضاري: يرتبط مفهوم الفساد بمنظور حضاري بكل مكوناته السياسية والقيمية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، حيث يفترض أن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتكرس من خلال التخلف بشكل واسع ومجمل الممارسات الفردية والجماعية تؤدي إلى حياة يشوبها الكثير من النقص.

والمدخل الخامس يقوم على أساس حصر الفساد الإداري بالوظيفة العامة العليا فقط واستغلال المناصب الرفيعة لغرض تحقيق مكاسب المادية والوجاهة الاجتماعية وإيصال المنافع للحاشية والأقارب بعيدا عن أي اعتبارات أخلاقية[1].

1 عزا لدين بن تركي، منصف شرقي، "الفساد الإداري:أسبابه، أثاره وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول". مداخلة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 7- 6 ماي 2012، ص4-5.

المطلب الثالث:أنواع الفساد الإداري :

إن للفساد الإداري العديد من الأنواع يمكن تصنيفها إلى عدة تصنيفات منها :

1- الفساد الصغير: ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة للموظفين لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، وآلية الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في جهاز الوظيفي وهذه الظاهرة هي أكثر انتشارا في الدول العربية.

2- **الفساد الكبير**: فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العلمية.[1] ويحدث الفساد الكبير على مستويات في الحكومة ويشمل برامج ومشروعات حكومية رئيسة، غالبا ما تقوم الحكومات بتحويل مبالغ ضخمة للشركات الخاصة من خلال إبرام العقود ومنح امتيازات.[2]وبتالي يعتبر الفساد الكبير أكثر خطورة من الفساد الصغير كونه يؤثر تأثير سلبي على مشروعات الحكومية .

وحسب محمود محمد معابره فان للفساد الإداري ثلاث أنواع وهي:

أولا: الانحرافات التنظيمية وتأخذ عدة صور منها :

- عدم التزام بأوامر وتعليمات الرؤساء .
- إفشاء أسرار الوظيفة.
- إهمال الوظيفي.

ثانيا: الانحرافات السلوكية: وتأخذ الصور التالية:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة .
- سوء استعمال السلطة.

[1] سمير تنير **الفساد والفقر في العالم العربي** . بيروت:دار الساقي، 2009، 15 - 16.

[2] سوزان روز اكرمان، **الفساد والحكم الأسباب والعواقب، والإصلاح**، (ترجمة فؤاد سروجيو). الأردن :دار الأهلية لنشر والتوزيع، 2003، ص 59.

ثالثا: الانحرافات الجنائية: وتتمثل صورها في: الرشوة، والتزوير، والاختلاس[1].

وهناك من يقسمه وفق المعايير :

المعيار الأول :حسب انتماء الأفراد إلى القطاع العام أو الخاص، ويعتبر الفساد في القطاع العام اشد عائقا للتنمية من خلال استغلال النشاط العام في تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية مثل الإعفاءات الضريبية الأغراض خاصة، واستغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية في شكل هدايا ورشاوى من طرف القطاع الخاص وإعفاءات وإعانات من طرف القطاع العام بما يسمى فساد القطاع الخاص.

المعيار الثاني: حسب درجة الفساد قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين والموظفين العموميين، أو يكون الفساد موجودا في مؤسسة أي وجود الموظفين الرسميين الفاسدين في الوزارات، وقد يكون الفساد منتظم يعني منه المجتمع بجميع طبقاته ومختلف معاملاته ويكون احتكاريا ويصعب تجنبه .

المعيار الثالث: حسب حجم الفساد المرتكب ومستوى الموظف، الفساد الصغير يكون عادة في الموظفين لدى الإدارة.والفساد الكبير:يطال غالبا المسئولين الكبار وصناع القرار في البلد.[2]

المطلب الرابع:خصائص الفساد الإداري:

إن للفساد الإداري سمات وخصائص عدة نذكر منها :

- الفساد الإداري في مراحله الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية، ولكن سرعان ما يتفشى وينتشر إلى باقي الأجهزة الأخرى، على الرغم من عامل السرية
- للفساد الإداري أنماط وأساليب مختلفة لاختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه.
- يتفاعل الفساد الإداري مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة ملائمة له.

[1] محمود محمد معابره، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية** . عمان :دار الثقافة 2011، ص 212-228.

[2] محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد1، العراق، جامعة الكوفة، كلية الحقوق، 2009، ص199.

- يتميز أطراف جرائم الفساد الإداري بالخبرة والحنكة وما يجعلهم خارج دائرة الاتهام.[1]
- تتصف أعمال الفساد بالسرية.
- عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص.
- يعتبر أي شكل من إشكال الفساد خيانة للثقة.
- يشمل الفساد أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة وأولئك الذين يستطيعون التأثير في هذه القرارات.
- يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة .
- يقوم مرتكبو الفساد بالتمويه عن أنشطتهم التي يقومون بها [2]

وهناك من ذكر خصائص الفساد الإداري بتفصيل أكثر، وهي :

أولا :السرية: تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام، وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الاثنين معا. إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية.

ثانيا: اشتراك أكثر من طرف في الفساد: قد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والالتزامات بين الأطراف العملية، إذ أن الفساد تعبيرا عن اتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا وأخيرا.

1 فارس بن علوش السبيعي، " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي". (أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010)، ص61.

2 فهد بن محمد الغنام، "مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية".(رسالة ماجستير، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، رياض، 2011)، ص18.

ثالثا: سرعة الانتشار: يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير خطاهم طوعا أو كرهاكما خاصية انتشار الفساد لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل إن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ضل العولمة، فلم تعد جرائم الفساد الإداري قاصرة على الشأن المحلى وإنما أصبحت من الجرائم عابر للوطن.

رابعا: التخلف الإداري: يترافق الفساد الإداري أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل: تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى عناصر الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد، مما يؤثر على مصلحة المجتمع بأكمله.[1]

ونخلص في الأخير إن أهم خصائص ظاهرة الفساد الإداري هي السرية بحيث لا تظهر للعيان ممارساته، وهي ظاهرة جماعية ليست بفردية، أي يشارك فيها أكثر من شخص، ويحقق مصالح مشتركة لهذه الجماعة.

[1] محمود محمد عطية معايرة، " الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الفقه الإداري الأردني ". (أطروحة دكتوراه في الفقه والأصول، جامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2010)، ص 78-80.

المبحث الثاني :مفهوم التنمية المحلية :

حضي موضوع التنمية المحلية باهتمام كبير من قبل الباحثين والاكادمين، وأصبحت غاية كل الدول أن تسعى إلى تحقيقها، لأن المسؤولين أدركوا انه للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة لابد من تحقيق تنمية محلية، وفي هذا المبحث سنتعرف أكثر عن التنمية المحلية من خلال التطرق إلى المضامين المختلفة لها، من تعريفها، وتطورها التاريخي، و مقوماتها، وأهدافها .

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية:

هناك العديد من محاولات لتقديم تعريفا لها، لكن نتطرق في البداية إلى أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم التنمية.

أولا :التنمية : ينظر إلى التنمية على أنها: "التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم، وهذا يعني إن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس لإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم".ويرى الدكتور عبد الهادي الوالي:"إن التنمية أصبحت شعارا للطموح والجهد والانجاز فهي تعني التركيز على العمل الواعي من اجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح في التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسالة محورية للتصور الحديث لتنمية"[1]. وجاء مفهوم التنمية في موسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي أنها :" تتطلب مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط الإنتاج الفرد في المجتمع"[2].

وهي كذلك ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد .ويمكن اعتبار التنمية على أنها تمثل عملية تحرر شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وان أهدافها يصعب

[1] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع** . جامعة حلوان:2001، مركز النشر والتوزيع الكتاب الجامعي، ص 16.

[2] عبد الوهاب كيالي، **موسوعة السياسية**. جزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدارسات والنشر، دار الهدى لنشر والتوزيع، ب د س، ص815.

تحقيقها دون إرادة سياسية واعية .وإنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا.وتمثل نهوضا حضاريا، وليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من عملية التنمية.وهي نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها واستيرادها لأنها في حقيقة أمرها لا تستورد ولا تستعار من الآخرين لأنها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي وتصنع بالجهد والإبداع الذاتي منها الفكري والتنظيمي والماديوهي هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، وهي ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، أنها تغير جذري يمتد ليمس ما هو ابعد من الجوانب المادية المالية لحياة الناس .و التنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما.[1]

وهي تختلف عن غيرها من المصطلحات مثل النمو والتخلف وينبغي التمييز بين النمو والتنمية، والتخلف والتنمية للوصول إلى مفهوم التنمية أكثر وضوحا.

أ– النمو والتنمية: ويمكن التمييز بين النمو والتنمية، حيث ما يميز بين المفهومين هو العنصر الإرادة، أي إن التنمية هي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع، يدخل فيه عنصر الإنسان كمقرر وكمنتج، بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى .

و التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو هو تراكم كمي، والتنمية هي مشروع شامل ومتكامل ولذلك فهي تتطلب تغييرات سياسية وثقافية واقتصادية، في حين إن النمو لا يتطلب مثل هذه التغيرات.[2]

وبالتالي التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما.فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش فالسكان ينمون

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعية،(ب د س)، ص107.

[2] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية– دراسات اقتصادية –** ط2. لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 152، 153.

وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة .أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، بل توجهه نحو مجالات ملائمة، وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.[1]

ب– التنمية والتخلف: كذلك ينبغي التمييز بين التنمية والتخلف ويقصد بالتخلف تأخر قدرات والمادية والمعنوية التي يمتلكها المجتمع، وهو أيضا سوء التصرف وانعدام التنظيم والتخطيط للقدرات المتاحة.والتخلف يعني قصورا في تصنيف الإمكانيات وخللا في تحديد الأولويات وإرباك في حركة البنية الاجتماعية .وهو إجمالا حالة مادية ومعنوية في آن واحد، وهو مؤشر على بطء الحركة وحتى على انعدامها في الزمان والمكان[2].

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن التنمية تتضمن الملاحظات التالية:

- أن التنمية هي عمل واعي وموجه.
- إنها تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم .
- إنها تنطلق من القيم الإيديولوجية والظروف السائدة في مجتمع معين، وتسعى لأحداث تغيرات في هذه الظروف.
- إن التنمية مفهوم شامل حيث لا تركز على جانب دون أخر.
- إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية المناسبة.

[1] إبراهيم مشورب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** . لبنان: دار المنهل اللبناني، 1998، ص 134، 135.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** . الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011، ص 162.

- وأخيرا بما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضا الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغيرات المنشودة ومن اجل ذلك لابد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط، حتى يكون لديه الحافز لتنفيذ ما يناط به من تحقيق أهداف التنمية .وطالما إن مكاسب التنمية سيشعر بها الفرد في المجتمع من حيث تحسن سبل الحياة التي يعيشها فذلك مدعاة لمساهمته مساهمة فعالة في تحقيق أهدافها [1] .

ويمكن القول إن التنمية هي عملية إحداث تغيرات جوهرية في كل المجالات وفي كافة المستويات التي تمكن المجتمع من تحسين أوضاعهم ورفع مستوى معيشتهم وهذا يؤدي إلى إحداث تحول إلى حال أفضل وخروج من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ثانيا :التنمية المحلية : إن الأهمية التي حضي بها موضوع التنمية المحلية أدى بها أن تصبح ذات اهتمام لعديد من الباحثين والمختصين، لذا قدمت لها تعاريف عدة نذكر منها :

تعرف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" .وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي.

وهناك تعريف أخر يشير إلى أن التنمية المحلية هي : "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على

[1] "مقدمة عامة حول التنمية : موقع مخزن في الانترنت، www.shams-pal.org/pages/arabic/.../generalintro.pdf ، تم الإطلاع عليه يوم 20-4-2014.

استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[1] .وهي عبارة عن برنامج محلى يهدف إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بتضافر جهود الجميع من مؤسسات الرسمية وممثلي المجتمع المدني، والتنمية التساهمية ذات الطابع اللامركزي ترمي إلى تدعيم كفاءة أعوان التنمية في ميادين شتى منها الاتصال والإعلام وتبسيط مسار المشاريع التساهمية للبلديات والقرى والمداشر[2].وهي كذلك جهد واع ومقصود يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية على إدراك حاجاتها وتحمل المسؤولية لمواجهة مشكلاتها[3].

ويمكن تعريف التنمية المحلية أنها:" مجهودات تمارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير أو إنشاء منظمات اجتماعية جديدة"[4]. بينما ينظر كل من جاكسون وديكسون باعتبارها عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم.

كما تعرف بأنها:"جهد مخطط ومنظم لمساعدة الأفراد لاكتساب مهارات واتجاهات ومفاهيم مطلوبة لتحقيق مشاركتهم الديمقراطية الواسعة للحل الفعال لمشكلاتهم المحلية".

لذلك فان التنمية المحلية هي:

- كل الجهود البشرية المبذولة من اجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع .
- أنها ليست مجرد خطة أو برنامج او مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات، ويمتد إلى كل المجالات

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. مصر: الدار الجامعية،2001، ص 13 .

[2] عمر عمتوت، **قاموس المصطلحات القانونية في التسيير شؤون الجماعات المحلية** . الجزائر : دار هومة، 2009، ص82.

[3] نبيل سمالوطي، **علم اجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**- . بيروت : دار النهضة العربية، 1981، ص167.

[4] احمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات –بحوث عمل وتشخيص المجتمع** . الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص20.

وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع .

- إنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك.
- إنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء عل الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.
- إنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع[1].

وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي بأنه: "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على موارد ذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد لذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي.

ويعرف"ارثردينهام A. DINHA " تنمية المجتمع المحلي بأنها :"الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي"[2].وهناك تعريف أخر للأستاذ محي الدين صابر الذي يعتبرها: "مفهوم حديث لأسلوب عمل اجتماعي واقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع المحلي** . الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص19، 24.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 34.

حضاري في الطريقة التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل مستويات عمليا وإداريا ".[1]

بناء على ما سبق يمكن تحديد التنمية المحلية كالأتي :

- إنها عملية دينامكية تتم على مستوى المجتمعات المحلية في الريف والمدينة .
- إنها سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.
- تعمل على استثارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذا تلك الموارد المادية والبشرية الموجودة بالمجتمع والتي يمكن إيجادها.
- تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتهم .
- تعمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يسكنون فيها.
- تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لمواجهة الاحتياجات والمشكلات المجتمعية[2].

ونخلص في أخير على أن التنمية المحلية هي وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، وتعتمد على المشاركة الشعبية لان السكان المحلين لهم دراية بحاجياتهم وظروفهم، وتهدف إلى تلبية حاجات المجتمع المحلى في كل المستويات منها ماهو اقتصادي، اجتماعي، سياسي وغيرها معتمدة في ذلك على جملة من ركائز لابد أن تقوم عليها أهمها تتمثل في توفر مورد بشري كفء وفعال،

[1] سعاد طيبي، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية". (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2008 - 2009)، ص 203-204.

[2] منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع –مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية–**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001 ص 16-17.

وامتلاك موارد مالية مستقلة مما يساعدها ذلك في انجاز مشاريعها دون انتظار العون من السلطة المركزية، ومن مبادئ التنمية المحلية زيادة التعاون بين السكان، وهي تعتمد كذلك على تضافر الجهود بين السكان المحلين والحكومة قصد ارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد الوحدة المحلية .

مطلب الثاني: تطور التنمية المحلية :

من الضروري الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية قد مرة بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن، فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل "تنمية المجتمع" CommunitiDevelopment و"التنمية الريفية" Development Rural و"التنمية الريفية المتكاملة" Rural DevelopmentIntegrated وأخيرا "التنمية المحلية" Local Development.

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية والمحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة بداية في السياسات العامة وكما أوصى مؤتمر كمبردج في عام 1948بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع[1]

وفي عام 1954 أوصى مؤتمر "اشردج" الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية.

[1] وفاء معاوي، " الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر" .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو السياسية، تخصص :سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010)، ص 54 .

وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية .

ويلاحظ من ناحية أخرى إن مفهوم تنمية المجتمع قد تزامن معه أيضا مفهوما أخر هو مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها[1].

وقد أدى هذا التطور في فكرة التنمية إلى ظهور التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة تحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان .

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية، نظرا لان التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية، ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية، وهو مفهوم التنمية المحلية حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية[2].

[1] وفاء معاوي، " الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر" ص 54.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. مرجع سابق، ص14- 15.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

للتنمية المحلية مقومات لابد منها لكي تتجسد على ارض الواقع، وتتمثل في:

1-المقومات المالية : يعد العنصر المالي عامل أساسيا في التنمية المحلية، حيث إن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات إن تمارس اختصاصها على الوجه أكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية [1].

وبالتالي فان تحقيق التنمية المحلية يتطلب على الجماعات المحلية توفر موارد مالية لكي تكون لها استقلالية تامة عن السلطة المركزية وهذا يسمح لها بتنفيذ مشروعاتها بأكثر فاعلية دون انتظار المساعدة من السلطة المركزية .

2- المقومات البشرية: يتمثل في الموارد البشرية حيث إن التسيير المحكم لهذا العنصر يتطلب معرفة بالإمكانيات واستغلالها استغلالا محكما وعقلانيا، ووضع تنظيم يوافق الأهداف المراد تحقيقها، ووضع أسلوب عمل يأخذ بعين الاعتبار المجالات التالية :

أ- العمل على وضع أحكام خاصة بالموظفين:

- حمايتهم في إطار شغل المنصب وأداء الوظيفة.
- ربط العمل بالوظيفة وكيفية أداء المهام المناطة بهم.
- إشراكهم في مختلف القرارات والاستماع إلى انشغالاتهم.
- التحفيز المستمر والمنسجم مع تطلعاتهم.

ب- وضع خطة تتعلق بالتكوين المستمر للأعوان عن طريق التكوين المتخصص.

[1] خيضر خنفري، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر"** . (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2010-2011)، ص25.

ج- تدعيم الإدارة المحلية عن طريق توظيف أصحاب الشهادات الجامعية في شتى الاختصاصات العلمية والتقنية.

د- التكفل بالخدمات الاجتماعية لمستخدمي الإدارة المحلية كالنقل، والإطعام.

هـ- تحديث وسائل العمل بالإدارة المحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة كالإعلام الآلي والانترنت.[1]

وبالتالي فان نجاح التنمية المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري لان لديه القدرة على معرفة كيفية استفادة من الموارد المتاحة واستخدامها استخداما أمثل، والمورد البشري هو غاية ووسيلة في آن واحد، فهو غاية التنمية وهدفها الاسمي إذ لابد الوصول إليه، وتحقيق كافة متطلباته وعلى كل المستويات منها ما هو اجتماعي، اقتصادي وحتى المعنوي بتوفير الأمن والسعي إليه ليعيش الفرد حياة كريمة .وهو وسيلة كذلك لتحقيق التنمية وذلك بتمويل المشاريع، والعمل على تنفيذها بكفاءة وفعالية .وإذا كان المورد البشري ذات أهمية بالغة في عملية التنمية المحلية فعلى الإدارة المحلية الاستفادة من طاقات وقدرات المورد البشري فتعمل على تهيئة الأوضاع وذلك بوضع إجراءات معينة منها التحفيز مثل زيادة الأجور، الترقية، ويكون انتقاء الموظفين على أسس الكفاءة والجدارة، التخصص وكذلك إدخال عنصر التكنولوجيا في عمل الإدارة، وغيرها من الإجراءات التي تساعد المورد البشري في تنفيذ المشروعات المحلية بكفاءة ومهارة وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المحلية .

3- المقومات التنظيمية:

المقومات التنظيمية هي لابد من وجود نظام إدارة محلية إلى جانب السلطة المركزية تتمثل مهمته في إدارة الشؤون المحلية.وعرف الأستاذ صلاح الدين فوزي الإدارة المحلية بأنها: "توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين هيئات أخرى مستقلة محلية أو مصلحيه تمارس

[1] عبد السلام ريان ريان، "إشكالية التنمية المحلية، ومدى فاعلية برامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط" .(رسالة الماجستير، تخصص تهيئة الإقليمية، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر2005-2006)، ص 20.

تلك الوظيفة تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية في الدولة"، ويعرفها جانب أخر بأنها: "توزيع السلطة ما بين جهات متعددة بحيث لارتكز على الحكومة المركزية فقط، بل تشاركها هيئات أخرى إقليمية أو مصلحيه أو سياسية "، وهي كذلك توزيع الوظائف الإدارية في الدولة على السلطات المركزية وعلى هيئات لا مركزية، وتقوم هذه الهيئات الأخيرة بمباشرة اختصاصاتها على الوجه الاستقلال ولكن تحت إشراف ووصاية ورقابة المركزية في الدولة "[1].

وهي كذلك: "توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمثل السكان المحليين تمثيلا صادقا ويكون لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية"[2]

ويقصد بها كذلك تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصه على أساس جغرافي، حيث يتولى شخص معنوي عام محلي تقديم الخدمات للمواطنين ورعاية مصالحهم في جزء معين من إقليم الدولة.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن القول لتحقيق التنمية المحلية لابد من وجود مقومات التي تكون أساس في تنفيذ المشاريع وتخطيطها، وذلك يحتاج إلى توفر موارد بشرية ذات كفاءة وفعالية قادرة على استغلال الموارد المتوفرة استغلالا امثلا، واستعمالها لصالح المشاريع التنموية قصد النهوض بالوحدة المحلية إلى المستوى الأرقى، ولكن للوصول إلى ذلك لابد من توفر موارد مالية لتنفيذ مشاريعها دون انتظار العون من السلطة المركزية، لان ذلك يؤدي بالوحدة المحلية إلى أن تكون خاضعة تحت سلطة المركزية وهو يؤثر على مشاريعها التنموية، لذا لابد أن تكون للوحدة المحلية استقلالية مالية وكل هذا من توفر موارد بشرية، وموارد مالية يحتاج إلى إدارة تسيير هذه الموارد وتتمثل في الإدارة المحلية لأنها أدرى بشؤون وبالظروف المحيطة بالمواطنين ويحتاج ذلك إلى توزيع

[1] محمد الديداموني محمد عبد العال، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية دراسة مقارنة** . مصر: دار النهضة العربية، 2008 ص، 28-29.

[2] محمد سليم محمد غزوي، **نظرات حول الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية** . عمان: 1994،ص7.

[3] هاني علي الطهراوي، **قانون الإدارة المحلية والحكم المحلي في الأردن وبريطانيا** . الأردن: دار الثقافة لنشر والتوزيع، 2004، ص10.

الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية .ومنه تحقيق تنمية محلية، لذلك يتطلب توفر جميع هذه المقومات، ولا يمكن تحقيقها إذا انعدم أي مقوم من تلك المقومات الأنفة الذكر.

المطلب الرابع: أهداف التنمية المحلية:

لتنمية المحلية أهداف تشمل عدة مجالات وتتمثل في:

1. شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
2. عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
3. زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
4. تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على محافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها .
5. ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
6. تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
7. تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحالة الحداثة .
8. توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها .
9. جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

10. تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[1].

وتهدف عملية تنمية المجتمع المحلي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة جغرافية معينة قد تكون قرية، أو حيا أو حتى عدة قرى وتهدف تنمية المجامع المحلي إلى:

- تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة بشكل فاعل في التقدم العام للمجتمع الكبير الذي تعيش فيه.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع المحلي وإيجاد آلية لتوزيع العادل لمعطيات التنمية بينهم.
- تحقيق استخدام وتوظيف امثل للموارد الطبيعية والبشرية في هذه المجتمعات.[2]

وبالتالي فان للتنمية المحلية أهداف عدة تسعى إلى تحقيقها تمس أفراد مجتمع المحلي، قصد تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه الأهداف في زيادة مشاركة أفراد المحليين في اتخاذ القرارات المحلية وتأثير على السياسات المتخذة في ما يخص المشاريع التنموية، وتقديم مقترحات في ذلك، لأنه أدرى بالظروف السائدة في وحدته المحلية، كما تعمل على تلبية رغبات سكان الوحدة المحلية في جميع المجالات، وتهدف التنمية المحلية إلى توفير موارد مالية تسهم في زيادة للمجالس المحلية قدرتها على القيام بمشاريعها لكي تكون لها استقلالية عن إعانات السلطة المركزية، وتساهم هذه الأهداف في تحقيق الرفاهية للمواطن .

[1] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية** . الأردن : دار الوائل للنشر، 2010، ص 139- 140.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها** – . عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع، 2007، ص305 .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لكل من الفساد الإداري والتنمية المحلية، وقمنا بتحديد المفاهيم الأساسية لكلا المفهومين من طرف الباحثين والمختصين، ووجدنا أن هناك العديد من التعاريف، وراجع ذلك لاختلاف وجهات النظر الباحثين حول مضمون المفهومين. واستنتجنا أن الفساد الإداري هو استغلال الموظف منصبه ونفوذه لتحقيق أغراض ومنافع خاصة، وانه ظاهرة عالمية لا تخلو منها دولة سواء كانت متخلفة أو متقدمة، وإنما في الدول المتقدمة بنسب اقل وأصبح التصدي لهذه الظاهرة من أولويات مهام الدولة، وهذا لأثاره الخطيرة على كيان الدولة .

كما استخلصنا أن التنمية المحلية هي جهود أفراد المجتمع المحلي سواء مواطنين أو منتخبين لتحسين أوضاعهم المحلية في كل المجلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستغلين في ذلك كل الإمكانيات المحلية الانجاز المشاريع التنموية لتحقيق رفاهية المواطن.والتنمية المحلية أصبحت في الوقت الراهن هدف تسعى الدول إلى تحقيق لأنه بهذه التنمية نصل إلى تنمية وطنية شاملة.

الفصل الثاني

واقع ظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

لقد أولت الجزائر في الوقت الراهن اهتمام كبير لقضايا التنمية، وأصبح هدف لابد من تحقيقه، وأدركت السلطات انه للوصول إلى تنمية وطنية شاملة لابد من تحقيق التنمية المحلية، لذا تم منح صلاحيات لسلطات المحلية لتحقيقها، وذلك بإقامة مشاريع تنموية محلية لتحقيق الرفاه للمواطن، بالإضافة إلى ضخ أموال طائلة لانجاز هذه المشاريع، ا لان هذه الصلاحيات الممنوحة لسلطات المحلية لم تستعمل لانجاز هذه المشاريع و إنما تم استغلالها لتحقيق مصالحهم، وهذا بسبب انتشار الواسع لظاهرة الفساد الإداري في القطاعات سواء العام أو الخاص، والذي اثر على سير المشاريع التنموية وعمل على إعاقتها، وادي إلى أن أصبحت الجزائر من بين الدول أكثر فسادا في العالم على الرغم ما تزخر به من إمكانيات سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية، ونلمس انتشار الواسع لهذه الظاهرة في الجزائر بعد1999، وهذا ما أكده عبد العزيز بوتفليقة في خطابه أثناء توليه الحكم لسنة 1999:"إنّ الدّولة مريضة معتلة، إنّها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية والتعسّف بالنّفوذ والسّلطة، وعدم جدوى الطّعون والتظلّمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلّها أعراض أضعفت الرّوح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجّرت الكفاءات، ونفّرت أصحاب الضمائر الحيّة والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوّهت مفهوم الدّولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه.."[1] .

يثبت هذا الخطاب أن الإدارة الجزائرية تعاني من كل مظاهر الفساد الإداري، وبما أن الإدارة هي أساس أي نشاط سواء كان سياسي اقتصادي، لذا سيؤثر على المشاريع التنموية الشاملة منها و المحلية، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تأثير على المشاريع التنموية المحلية .

[1] أحمد بلقمري، الجزائر: الدولة المريضة بالفساد! موقع مخزن في الانترنت http://www.alquds.co.uk/?p=38491 تم التطلع عليه يوم 15-8-2014.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع كل من الفساد الإداري و التنمية المحلية في الجزائر في هذه الفترة، ونتعرف كيف يؤثر هذا الداء على المشاريع التنموية، فتم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: واقع ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول:واقع ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر

إن انتشار الملفت لظاهرة الفساد الإداري في الجزائر لم يأتي من العدم بل من المؤكد وجود مجموعة من الأسباب وراء ذلك، والتي أدت إلى ظهور مظاهر متعددة للفساد في الإدارة الجزائرية وهذا ما سنتعرف إليه في هذا المبحث، فتم تقسيمه إلى :

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.

المطلب الثاني:مظاهر ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر .

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة, وهذا بسبب تعقدها وشموليتها لهذا أكد الباحثين على وجود عدة أسباب وراء بروز ظاهرة الفساد الإداري وتفشيها في الجزائر وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه أسباب إلا أن الكل يجمع على أنها تتمثل في :

- انعدام الأخلاق والامتثال للقيم والمثل العليا، فالتصرفات غير المرغوبة وغير قانونية تنبع بالأساس من اقتناعات الفرد وميولا ته.
- أيضا وجود تشريعات قديمة وأنظمة إدارية معقدة تخلق فرصا له للممارسة، فعدم ملائمة التشريعات والأنظمة الإدارية وعدم مسايرتها وتكيفها مع التطورات والتغيرات التي تحدث باستمرار على مختلف المعاملات والأنشطة سيشكل ذلك فرصا ويحدث مجالا واسعا للفساد الإداري.
- تدني الأجور وضعف المكافآت في القطاع العام، خاصة في الدول النامية مما يشكل دافعا للارتشاء، ويكون سببا في تعظيم مداخله وتعويض ذلك النقص في الدخل الرسمي. إلا أن هذا السبب يبقى ثانويا فمعظم الناس تتميز بميولها إلى حب المزيد والتطلع مهما كانت الأجور مرتفعة.[1]

[1] منير نوري، عبد الله قلش، " اثر الفساد الإداري و محاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي حول: "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية"، بكلية الحقوق والعلوم التجارية، بجامعة أمحمد بوقره بومرداس، المنعقد يومي4 – 5 ديسمبر 2006، ص3.

وحسب ما ورد في مقال سبل تعزيز المسائلة والشفافية وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية للأستاذ بوزيد سايح:

- تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة،
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الاقتصادية.
- ضعف المجتمع المدني وعدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات...الخ.
- الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح الأبواب المحسوبية السياسية وغياب الأجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعني بمكافحة الفساد[1].

وهناك من يرجع أسباب الفساد الإداري إلى: أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية.

الأسباب السياسية: هناك عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طرديا مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات، وتوزيعها بشكل أنسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي والحقيقة أن فكرة فصل السلطات ظلت القضية الأهم عند المفكرين والمنظرين السياسيين للحكم الراشد وهناك من وضع هذا المبدأ كشرط أساسي لصلاح الحكم خاصة عند جون لوك الذي يرى بضرورة فصل السلطات السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية.

[1] سايح يوزيد، سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص3.

وهناك عامل آخر يتعلق بمبدأ ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري ذلك أن حالة الاستبداد السياسي والدكتاتوري في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الثقافية، فضلا عن حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني كما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء.

و يمكن في هذا السياق إضافة عامل آخر يمكن أن يلعب دور في تفشي ظاهرة الفساد يتمثل في قلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.[1]

– نظام الحكم : هناك إجماع بان نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة والشفافية والمحاسبة هو أكثر المجالات خصوبة لانتشار الفساد ففساد الحكم هو الذي يقود إلى فساد الأفراد .[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن ما آلت إليه الجزائر من استشراء الفساد الإداري في صلب الدولة وفي عمق المجتمع يرجع إلى عدة أسباب منها ما هو سياسي، التي تتمثل في ضعف مؤسسات الدولة وعدم وجود مبدأ الفصل بين السلطات، أي هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وما نلمسه في الجزائر هو ضعف الجهاز الرقابي الموكول إلى السلطة التشريعية التي لا تمتع بالاستقلالية تامة، هذا ما أدى لانفلات المفسدين من العقاب وهذا ما شجع الأفراد في خوض في قضايا الفساد، وما من أسباب التي ساهمت في استشراء ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر هو ضعف المشاركة الانتخابية، وهذا بسبب تغليب طابع العشائري والقبائلي وأصبح

[1]– عادل غزالي، عبد الرزاق أمقران، "الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية وأساليب ضبطه"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول :"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكد ة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007، ص 05.

[2]– زهرة فلاحي، "واقع الحكم الراشد في البلاد العربية وتحديها لمواجهة الفساد الإداري"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول:"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكد ة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007، ص20.

اختيار أصحاب اتخاذ القرار والقادة على أساس القرابة وليس أساس الكفاءة والتخصص، وبالإضافة إلى سلوك المسؤولين اتجاه المواطنين من حيث الوعود أثناء الحملات الانتخابية وبمجرد الوصول إلى مآلهم، يُترك المواطن لتسيير شؤونه بنفسه، لهذا نجد في الجزائر عزوف المواطنين عن الانتخابات واللجوء إلى طرق أخرى لتحقيق مصالحهم وأغراضهم مثل :الرشوة الاختلاس، وغيرها من مظاهر الفساد الإداري .وعدم مشاركة المواطنين في الانتخابات معناه عدم خضوع المسؤولين للمسائلة والمحاسبة عن قراراتهم ,أو حتى عن مصدر أموالهم .

ومن أسباب السياسية كذلك هي الحصانة التي يتمتع بها المسؤولين والقادة في الجزائر، حيث تمثل ابرز الأسباب المؤدية للفساد الإداري، لان في هذه حالة يصبح القائد يستغل سلطته لمصالح الشخصية ولنهب المال العام، لأنه على دراية تامة بعيد كل البعد عن الملاحقة القضائية، وفساد كبار المسؤولين وانغماسهم في قضايا الفساد وانتقالاتهم من العقوبات يؤدي إلى تشجيع صغار الموظفين في الخوض في قضايا الفساد، وبالتالي فان فساد الحكم هذا يؤدي إلى غياب إرادة سياسية في مكافحة الفساد الإداري وهذا ما ساهم في استشراء ه في صلب الدولة وفي عمق المجتمع.

الأ**سباب القانونية** : تتمثل في :

- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض عقوبات على مرتكبيه.
- اعتماد الأجهزة القضائية في إثبات التهم على أساليب تقليدية وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة[1].

[1] مفتاح صالح، فريدة معارفي،"الفساد الإداري والمالي أسبابه، مظاهره ومؤشرات قياسه"، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر-بسكرة- انعقد يومي 6-2012/5/7، ص5-6.

و حسب محمد حليم ليمام في كتابه "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح" فإن أبطال الحقيقيين في قضايا الفساد التي تم تداولها هم وزراء، وقادة عسكريون، وولاة، وغيرهم لكن رغم تورطهم المباشر في صفقات الفساد، يظلون خارج مجال العقاب.[1]

أسباب اجتماعية وثقافية:

- انتشار الفقر والجهل، و سيادة القيم التقليدية و الروابط القائمة على النسب والقرابة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة.
- سيطرة القيم الثقافية السلبية :حيث تلعب القيم الثقافية دورا كبيرا في انتشار الفساد، فالمحاباة مثلا وقيم العائلة الممتدة من القيم المشجعة على الفساد، حيث تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة الواحدة من القيم الايجابية في العائلة الممتدة والتي تقوي من الروابط والعلاقات بين أفراد العائلة الواحدة[2].

وبالتالي لمكافحة الفساد الإداري فانه لابد من وضع قوانين صارمة تعمل على معاقبة المفسدين، إلا أن هذا لم نلمسه في الجزائر لان هناك غياب واضح للتشريعات والأنظمة التي تنص على مكافحة الفساد الإداري ومعاقبة مرتكبيه حتى وان وجدت فإنها مجرد شكليات فقط، وهذا ما ساهم في زيادة انتشار الفساد الإداري في الجزائر بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك فان الأسباب الاجتماعية والثقافية هي الأخرى التي تساهم في بروز المفسدين وتعتبر هذه الأسباب من ابرز العوامل وأهمها التي تساهم في انتشار الفساد الإداري في الجزائر، لأنها مرتبطة بسلوك الفرد و هو أساس أي نشاط إداري، ومن هذه العوامل غياب الرقابة الذاتية للفرد وهذا ناتج عن انعدام الوازع الديني الذي يعمل على خلق في روح الفرد رقابة الله

[1] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 216.

[2] فيروز زرارقة، "الفساد في المجتمع الجزائري وإستراتيجية الحد منه "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، المنعقد يومي 09-08 افريل 2007، ص84.

على أعماله وسلوكياته، لذا يصبح الفرد أكثر مراقبة لسلوكياته ولا يلجأ إلى الأعمال الفاسدة، إلا أن ما نشهده اليوم في المواطن الجزائري في طريقة حصوله على المكاسب و وصوله إلى المناصب يثبت انعدام هذا الوازع فيه الذي هو سبب الأول والأخير في ما آلت إليه الجزائر من انتشار الفساد الإداري في كل طبقات المجتمع .

بالإضافة إلى ذلك هناك سمة بارزة في المجتمع الجزائري و هي تسهيل المعاملات وقضائها على أساس العلاقات الشخصية والعشائرية وليس على أساس الكفاءة، وهذا يعني أن الجزائر تسير عكس مبدأ وضع الشخص المناسب في مكان المناسب، أي تقليد المناصب العليا من قبل أشخاص لا علم بهم بقوانين وطرق سير العمل، ويتم استغلال مناصبهم لتحقيق أغراض خاصة، وهذا ينعكس سلبا على نتائج هذه الإدارات المتوقع منها تحقيق الرفاه للمواطن، وبالتالي هدر المال العام، ومنه هذه العوامل ساهمت في تغلغل الفساد الإداري في كل مؤسسات الدولة.

الأسباب الاقتصادية: وحسب ما جاء في كتاب معضلة الفساد في الجزائر للأستاذ بن مرزوق عنترة والأستاذ عبدو مصطفى فإن من العوامل الاقتصادية المساهمة في تنامي الفساد وتراجع التنمية في الجزائر البنية الهشة والرثة للاقتصاد الجزائري، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على ما تدره أرباح البترول، حيث تمثل 98% من مداخيل الجزائر، إن هذا التركيز الاقتصادي على مداخيل المحروقات يجعل من الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية والحكومية بحيث يفتح الباب للموظفين الكبار من استقبال رشاوى من مختلف الأفراد، لتجنب وتفادي القواعد والنظم والإجراءات العامة هذا من جهة، كما أن إتباع هذه السياسة الاقتصادية يزيد من حجم الإعانات التي تعتبر مزية من النظام السياسي الذي يحاول أن يشتري بها ذمم المواطنين.[1]

[1] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر – دراسة في الجذور الأسباب والحلول –** . برج بوعريريج : منشورات جيتلي لنشر والتوزيع، 2009، ص 74.

ما يلاحظ على اقتصاد الجزائر أنها تعتمد بشكل كبير على البترول أي لا يوجد تعدد وتنوع في المداخيل، مما أصبح ذات مصدر للثروة للأصحاب النفوذ والمسؤولين وتم استغلالهم لمصالحهم الشخصية بدون مراعاة مصالح المواطنين، بالإضافة إلى ذلك تعتمد الجزائر سياسة عدم المساواة في توسيع المشاريع التنموية بين الولايات فيكون التركيز على ولايات معينة مثل ولايات الشمال على حساب ولايات أخرى مثل الجنوب، فيتم تمويلها ومحاولة الارتقاء بها إلى الأحسن (ولايات الشمال)، وهذا ما نجده أيضا في الولاية الواحدة حيث يعمل الوالي على توزيع المشاريع التنموية لمناطق معينة والاهتمام بها أكثر على حساب بقية المناطق وهذا بسبب انتماءاته القبائلية والعشائرية لتلك المناطق.

وبالتالي تعد هذه الأسباب من أهم الأسباب الاقتصادية التي تعمل على زيادة استشراء ظاهرة الفساد الإداري في مجتمع الجزائري حتى أصبح وباء يصعب القضاء عليه.

و حسب ما جاء في كتاب "الفساد الإداري كمعوق لعمليات الاجتماعية والاقتصادية" للمؤلف صلاح الدين فهمي محمود **الأسباب الإدارية**: هي أن طبيعة البناء الحكومي تساعد على انتشار الفساد الإداري، ولقد أوضح "روبرت تلمان"في دراسة عن الفساد الإداري بان الدافع وراء الفساد هو وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وبالتالي فان الفساد الحكومي والانحراف موجودان في جميع الأشكال البيروقراطية، أي أن سوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القادة الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفي، ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة، فضلا عن القيادة المتخلفة والفاسدة وتناثر السلطة كلها أسباب ودوافع تفسد جو العمل وتعد دافعا وراء ظهور بعض العاملين المنحرفين سلوكيا.[1]

[1] صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. الرياض:المركز العربي الدراسات الأمنية والتدريب، 1994، ص47-48.

- بالإضافة إلى هذه الأسباب:

- انخفاض المخاطر المترتبة عن الفساد الإداري كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة ورادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، فالتغاضي عن معاقبة الكبار جرّ الصغار إلى الفساد.
- إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين والتي تكون بمثابة غطاء لكل العمليات الفساد الإداري التي يقومون بها.
- عدم تحقيق العدالة في توزيع الثروة في المجتمع.
- انعدام الحوافز أو قلتها.
- ضعف وانهيار الدوافع القيمية لدى الموظفين.
- القيادات الإدارية الفاسدة تؤدي إلى إفساد تابعيها.
- ضعف عملية المتابعة الميدانية.[1]
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
- كبر حجم القطاع العام واتساع مجالات عمله تخصصه، وهذا يؤدي إلى البيروقراطية ذات توجهات تعني بالتوزيع لا بالإنتاج.

[1] منير نوري، فاطمة الزهرة غربي، "معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول :"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكدة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007، ص10.

- غياب صفة الردع في القوانين العقوبات عن ارتكاب الأعمال الفاسدة.
- عدم استقلالية القضاء.[1]

وبالتالي إن الأسباب الإدارية هي الأخرى تعمل على انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر، لان من سمات الإدارات الجزائرية هي ضخامة الأجهزة وتعددها، مما يؤدي إلى تعدد الوظائف وتعقيدها وتعدد القادة الإداريين , بالإضافة إلى عدم وجود اللوائح القانونية التي تعمل على ضبط العمل وحتى وان وجدت فإنها تبقى مجرد حبر على ورق .وما نلمسه في الإدارات الجزائرية كذلك هي ضعف كفاءة القيادات الإدارية التي لا تتمتع بالسمات القائد الناجح الذي لابد أن يمتلك الكفاءة والجدارة والخبرة والتخصص حتى تكون له القدرة على إدارة تلك الأجهزة بكل فعالية، إلا أن هذا منعدم في الإدارات الجزائرية لأن وصول القائد إلى منصبه أو الإداري يكون على أساس القرابة والعلاقات الشخصية وليس على أساس الكفاءة . فماذا ننتظر من عند القيادات من هذا النوع؟ سوى تدني في مستوى الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك أمراض البيروقراطية المنتشرة في الإدارات الجزائرية مثل :الروتين الذي يقتل روح الإبداع والابتكار لدى الموظف .كل هذه الأسباب الإدارية تعتبر دوافع لظهور عاملين مفسدين في الجزائر.

ونخلص في الأخير أن سبب الرئيسي للفساد هو: ضعف الوازع الديني. لان انتشار الفساد في جميع دول العالم بشكل عام والدول المسلمة بشكل خاص ماهو إلا نتيجة طبيعية لمخالفة الإنسان أوامر الله سبحانه وتعالى. قال عز وجل:﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾**[الروم: 41]** .

كل هذه الأسباب ساهمت في بروز العديد من الأشكال ومظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية و هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني .

[1] عبد القادر مطاي، احمد مداني، "الفساد الإداري و أثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكدة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007 .ص6.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجزائر

مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتنوعة في الجزائر منها دفع الرشاوى، المحسوبية والاختلاسات، استغلال النفوذ لأغراض شخصية، التزوير والى غيرها ,إلا انه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أشكال الفساد في الإدارة الجزائرية.

1- الرشوة:للرشوة تعريفات متعددة منها:

أنها "ميزة مادية(نقدية أو عينية) يقدمها الراشي (فرد أم شركة) إلى الموظف المرتشي مقابل ميزة معينة ".[1] وهي "ما يُعطى لإبطال الحق، أو الإحقاق الباطل"، وهي كذلك "ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره له، أو يحمله على ما يريد"، أو هي سلوك ينطوي على طلب أو قبول، أو اخذ نقود، أو أية فائدة أخرى من جانب الموظف، أو من حكمه ,وذلك لنفسه أو لغيره مقابل أداء عمل، أو الامتناع عن أداء عمل، أو إخلال بواجبات الوظيفة مع علمه بذلك، أو يعتقد خطئا انه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك "[2].

إن هدف الإداري الجزائري أثناء تأدية مهامه هو كم يحصل من المال مقابل ما يقدمه من خدمات والمواطن هو الأخر أثناء انجازه أي وثيقة أو رغبته في الحصول على منصب معين أول ما يفكر فيه هو كم يدفع للحصول على الخدمة قصد تسهيل المهمة .

وما يقال إن الإدارة الجزائرية تتمتع بالنزاهة والشفافية هو مجرد شعار فقط، لان الرشوة من أكثر مظاهر انتشارا، والسمة أكثر بروزا في الإدارة الجزائرية، ومن أسباب وراء انتشار الرشوة هو طمع القادة وبعض الموظفين فيتم الضغط على المواطنين بدفع المال بغرض تسهيل خدماتهم، وكذلك حاجة المواطنين لتلك الخدمات . لهذا أصبحت الرشوة منتشرة في كل القطاعات وازدادت في الآونة الأخيرة بشكل كبير دون وضع آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة من

[1] لويزة دحماني، "تأثير الأخلاقيات الإدارة على عملية توظيف".(رسالة الماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011 /2012)، ص 113.

[2] إبراهيم بن صالح بن حمد الرجوعي، "التدابير الوقاية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية ".(رسالة الماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الإسلامي الجنائي،2003)، ص22-23.

قبل السلطات المعنية بذلك، مما شجع المواطن الجزائري على الخوض في مثل هذه الجرائم دون قيود، والدليل على ذلك أن الرشوة مست العديد من القطاعات مثال على ذلك قطاع التربية، "حيث كشفت أرقام قدمها تقرير جديد لمنظمة الشفافية الدولية حول "الفساد في قطاع التربية"، أن نسبة من دفعوا رشاوى من أجل تحقيق أهداف مختلفة في قطاع التربية و التعليم العالي في الجزائر قد بلغ 19 بالمئة من مجموع المستجوبين في الدراسة التي قامت المنظمة بإعدادها في إطار التقرير. و تعتبر هذه النسبة من بين الأكبر على المستوى العالمي وتتنوع وجهات الرشاوى في قطاع التعلِيم، حسب ما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية بين صفقات المشاريع الموجهة لبناء المؤسسات التربية و الكليات و المعاهد في قطاع التعليم العالي، بالإضافة إلى اختلاس الأموال المخصصَة لاقتناء الكتب واللوازم و التجهيزات المدرسيَة التي تدخل في استغلال المنشآت التربوية .

أما على صعيد العملية التعليمية المباشرة فان دفع الرشاوى يكون وسيلة للحصول على مقعد في مدرسة معينة، أو الدخول إلى كلية ما و التي يكون عدد الطلبة فيها محدود من دون التوفر على الشروط التي بتطلبها القانون على حساب من هم أهل لها، و يظهر الفساد أيضا في دفع مقابل مادي للأساتذة أو جهات إدارية للحصول على نقط جيدة، فضلا عن المحسوبية في توظيف الأساتذة و عدم احترام معايير الكفاءة و الشهادة و نتائج المسابقات التي تجرى في تحديد الفائزين بمناصب الشغل في هذا القطاع، و كذلك تكوين مناصب وهمية من أجل اختلاس المبالغ المالية التي تخصص في سداد أجورها، و حتى تزوير الشهادات المختلفة و بيعها مقابل مبالغ مالية طائلة"[1].

[1]- على العقون، تقرير منظمة الشفافية الدولية : الرشوة تنخر قطاع التربية في الجزائر.موقع مخزن في لاانترنت ، http://www.elbilad.net/article/detail?id=4522 تم الإطلاع عليه يوم 20-08-2014.

ولم تعد الرشوة مرتبطة بالوزارات الغنية ,على غرار المالية والطاقة، بل عششت أيضا في قطاع شؤون الدينية، في وقت تعرف فيه البلاد حملة ضد الفساد والرشوة، و أخرها تتعلق بمدير الشؤون الدينية للشلف بالنيابة، وأمام مدرس بمسجد السعودية ووسيط الذين أودعوا حبس مؤقت بتاريخ 9 أفريل بتهمة تعاطي الرشوة .تم توقيف مدير الشؤون الدينية بعد كمين نصبه بمكتبه، محققو مصلحة البحث والتحري للدرك الوطني الذين عثروا على جزء من مبلغ مالي تسلمه المعنيون من قيم بمسجد "السعودية"، قدره5 ملايين سنتيم مقابل تسوية وثائق إدارية تخص مساره المهني والحيلولة دون تحويله إلى مسجد أخر.[1]

إذا وصل في الجزائر أن في مثل هذا القطاع كالشؤون الدينية تخترق فيها اخطر مظاهر الفساد الإداري إلا و هي الرشوة في الوقت من المفروض ان مكافحة الفساد الإداري تبدأ من عندها، من خلال توعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة التي تعرقل مشاريع التنموية للبلاد فأين هو دور السلطات في مكافحة هذه الظاهرة؟

2- المحاباة والمحسوبية:

يقصد بالمحاباة : "تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة "أما المحسوبية فهي :"تنفيذ أعمال لصالح فرد او جهة ينتمي لها شخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام [2]

إن هذا النمط من السلوك المدان ينطلق من دوافع قبلية أو عنصرية أو إقليمية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين أو بين المناطق أو بين شرائح المجتمع وفئاته لاعتبارات عرقية أو عقائدية أو طبقية تؤدي بالنهاية إلى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية، وهذا النمط من السلوك الإداري يعد انحرافا بالجهاز الإداري عن أهدافه المتمثلة في خدمة المواطنين

[1] رزيقة اردغال، "بسبب الرشوة وضعف الوازع الديني أئمة خلف القضبان"، **جريدة الخبر**، العدد7409، الصادر بتاريخ 20 افريل2014، ص 19.

[2] سارة بركات، زايدي حسيبة، "الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا"، مداخلة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، انعقد يومي 6-7ماي 2012، ص7.

على حد سواء. وهو خروج على مبادئ القانونية الداعية للمساواة والعدالة بين المواطنين.إن مناصرة جهة واستعداء أخرى يولد ردود فعل غاضبة ومنفعلة بين موظفي الإدارة و المتعاملين معها، وتشعر الفئات المحرومة أو الأقليات المضطهدة بالغربة والإحباط .[1]

هكذا أصبح النجاح في مسابقات التوظيف الخاصة في مختلف القطاعات العمومية في الجزائر تحول إلى حلم كبير، حيث فشل العديد من الشباب سواء المتحصل على شهادات عليا أو المستفيد من شهادات في إطار التكوين المهني في الحصول على منصب عمل ضمن المناصب المفتوحة، بعدما فقدت مسابقات التوظيف مصداقيتها جراء المحسوبية والمحاباة التي أضحت في الوقت الراهن شرطا من شروط التوظيف.[2]

وبالتالي ما يميز الإدارة الجزائرية في الوقت الراهن هو تغليب العلاقات الشخصية والعشائرية في التوظيف بدلا من يكون على أسس الكفاءة والمهارة وهو السبب ما آلت إليه الجزائر من تدني الإنتاجية.

3- الابتزاز والتزوير:

ويكون لغرض الحصول على المال من أشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية وإدارية وإخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في الدوائر الضريبية أو تزوير الشهادات المدرسية أو تزوير النقود.[3]

تعتبر ظاهرة التزوير في الجزائر مشكلة كبيرة نظرا للانتشار الكبير الذي تعرفه وشيوع الاعتماد على الوثائق المزيفة على اختلاف أنماطها بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وأضحى بمثابة الهروب من بعض الشروط والتي تفرضها المعاملات والإجراءات الإدارية بالرغم من

---

[1] عامر الكبيسي، **الفساد و العولمة تزامن لا توأمة** . الرياض: مكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 36-37.

[2] مسابقات التوظيف في مختلف القطاعات العمومية في الجزائر تحول إلى حلم كبير .موقع مخزن في الانترنت، http://www.ghardaianews.com/autre-pages/contributions-/640.html، تم الإطلاع عليه يوم19-8-2014.

[3] فريد عبة، مريم طبني، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "، مداخلة في ملتقى وطني حول : "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، انعقد يومي 6-7ماي 2012، ص8 .

إدراك معظم مقتنيها لعدم مشروعيتها ولكن ملامح الظاهرة يوما بعد يوم تزداد في التجسد والتوسع في الوسط الاجتماعي[1].

من قضايا التزوير في الجزائر تتمثل في قضية تتعلق بإبرام صفقات مخالفة للتشريع، والتزوير في محررات وسجلات الرسمية، حيث اشتبه تورط رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بئر توتة، رفقة الأمين العام وبعض أعضاء المجلس البلدي في القضية، وتفاصيل القضية انه تم تقييد شكوى من طرف عضو منتخب، تفيد بان المير متورط رفقة بعض أعضاء المجلس البلدي في قضية سوء تسيير مصالح بلدية بئر توتة، حيث دعم شكواه بملف كامل يتضمن إبرام صفقات مخالفة للتشريع والتزوير في محررات وسجلات رسمية تخص اقتناء عتاد خاص بحظيرة البلدية ومشاريع تنموية.[2]

نظرا لانعدام الرقابة في الجزائر تنوعت طرق التزوير مثلما تم تزوير الوثائق لإبرام الصفقات الكبرى، فهو كذلك يكون في الوثائق الإدارية البسيطة قصد تسهيل انجاز الملفات المطلوبة في مسابقات التوظيف مثلا.

4-الاختلاس:

يقصد بالاختلاس "عملية سرقة لمختلف موارد الدولة العمومية وذلك من خلال نهب الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة لقطاع معين "[3]

ظاهرة الاختلاس هي الأخرى تعتبر من أهم أشكال الفساد الإداري في الجزائر، والأدهى من ذلك أنها أصبحت من اختصاص أصحاب النفوذ والسلطة في استغلال مناصبهم ونهب أموال الدولة دون مراعاة مصالح الشعب . ولعل من أهم قضايا الاختلاس في الجزائر ما عرفت بفضيحة

[1] شبكات التزوير تكتسح عالم الشهادات في الأوراق الرسمية . موقع مخزن في الانترنت، http://www.djazairess.com/akhersaa/27576، تم الإطلاع عليه يوم 20-08-2014.

[2] جمال بطيب، مصالح الدرك استدعتهم وأخذت أقوالهم مير بئر توتة والأمين العام لبلدية ومنتخبون متهمون بإبرام صفقات مشبوهة -، **جريدة النهار**، العدد 5207، الصادر بتاريخ 2-7-2014، ص9 .

[3] عبدو مصطفى، "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر 1995-2006 ". (رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي إداري، 2007- 2008)، ص36-37.

القرن، قضية خليفة بنك وثبت أن مصدر أموال إمبراطورية الخليفة شكلت أساسا من المال العام، ولم يكن من تمويل سري او من وراء رجال الخفاء، و إنما مصدر أمواله من الهيئات العمومية، التي أودعت أموال طائلة في بنك خليفة، فإذا كان الخليفة قام باحتيال القرن أين دور المؤسسات الدولة؟[1]

ويواجه خليفة حكماً بالسجن المؤبد أصدرت محكمة جزائرية في مارس 2007، بعدما وجّهت إليه تهمة لتحويل مليارات الدولارات بطريقة غير شرعية إلى الخارج بواسطة عمليات اختلاس منظمة والاحتيال والتواطؤ، باستغلال بنك خاص أنشأه في الجزائر.

و تعد قضية بنك خليفة أكثر قضايا الفساد إثارة في الجزائر، ذهب ضحيتها الآلاف من الضحايا بين مودعين ومستثمرين وهيئات حكومية وشركات اقتصادية كانت أودعت أموالها لدى هذا البنك الخاص وتمكّن عبد المؤمن خليفة من الاستيلاء على أموال طائلة وتهريبها إلى الخارج عبر شركة الطيران التي كان يملكها أيضاً، واستغل هذه الأموال في خلق شبكة علاقات في الجزائر وفرنسا وبريطانيا ومناطق أخرى.[2]

وكل هذه الاختلاسات ونهب المال العام التي انتشرت في الجزائر يرجع لانعدام الرقابة والمحاسبة والمسائلة مما منح للقادة والمسؤولين فرصة لاستغلال مناصبهم ونهب أموال الدولة التي صُرفت لخدمة المواطنين، إلا أن المواطن الجزائري يحرم من حقوقه كمواطن بسبب طمع المسؤولين وليس هذا فقط وإنما بسبب تجاهل أصحاب القرار والسلطة بما يحدث لأنها في بعض الأحيان قد تكون طرف في مثل هذه القضايا.

5-التسيب الإداري:

يعرف التسيب الإداري :" إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير

[1] محمد عصماني، "سري جدا لإمبراطورية الخليفة " من برنامج سري جدا من قناة النهار الفضائية، يوم الثلاثاء 19 جوان 2013.

[2] قضية الخليفة موقع مخزن في الانترنت ،http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/12/24.html ، تم الإطلاع عليه يوم 25-08-2014.

العمل "، ويحدث التسيب عادة عندما لا يحضر العامل ليمارس عمله في الوقت المحدد للعمل، وهذا مع تواطئ بعض المسئولين عن تسجيل الدخول والخروج من العمل، واستغلال فرصة تأخر وصول بعض المسئولين وانصرافهم مبكرا.[1]

ويعرف كذلك التسيب الإداري: "عدم التزام الموظف بأداء واجبات وظيفته بدقة و أمانة ومن دون أي مجهود، مما يؤدي إلى تدني مهاراته الوظيفية وانخفاض مستويات الكفاية لدى الإدارة، والتي تعجز بدورها عن تنفيذ السياسات العامة للدولة"[2].

أصبح التسيب الإداري ظاهرة متغلغة في الإدارة الجزائرية، وهي تأخر الموظف سواء البسيط أو حتى المسؤول عن عمله وخروج قبل الوقت المحدد، وهذا لانعدام الرقابة مما يؤثر سلبا على الإنتاجية ومردودية هذه المؤسسات .وقد يكون التسيب هدر الوقت المحدد للعمل في أشياء أخرى قد يكون مثلا قراءة جرائد.

وذلك على حساب خدمة مصالح المواطنين المنتظر انجازها من قبل هؤلاء، وهذا نتيجة عدم العمل بمبدأ وضع الرجل المناسب في مكان المناسب.

[1] عنترة بن مرزوق، "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري"، مرجع سابق الذكر، ص108.

[2] نصيرة سمارة، "ظاهرة التسيب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية" .(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم السياسي والإداري، 2002)، ص28.

وهناك من يدرج ظاهرة الغسيل الأموال من بين مظاهر و أشكال الفساد الإداري ويقصد **به:** "مجموعة العمليات المالية المتداخلة التي تتم داخل الدولة أو خارجها لإخفاء حقيقة الأموال أو طمس مصدرها غير المشروع وإظهارها في صورة أموال متحصله من مصدر مشروع"[1].

تعيش الجزائر ظاهرة تبييض الأموال بكل جوانبها من الرشوة إلى الفساد، المحسوبية و كذا دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال دون مراقبة صارمة، حيث إن مرتكبي هذه الجريمة استغلوا كل المنافذ و الثغرات التي تسمح لهم بذلك من أجل تحقيق ثروات طائلة [2].

بالإضافة إلى أشكال الفساد الإداري سابقة الذكر التي تعاني منها الإدارة الجزائرية ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تعمل على تحويل الأموال الغير المشروعة أولا يعرف مصدرها، إلى أموال يسمح التعامل بها و يرجع انتشار السريع لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة إلى التقدم التكنولوجي والمعلوماتية والعولمة .

[1] مفيد نايف الديلمي، **غسيل الأموال في القانون الجنائي – دراسة مقارنة**- .عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص 32-33.

[2] ظاهرة غسيل الأموال ، موقع مخزن في الانترنت ،http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post_20.html، تم الإطلاع عليه يوم 2014-08-23.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر

حظيت التنمية المحلية في الجزائر باهتمام كبير من قبل السلطات، لأنها رافدا من روافد التنمية الوطنية الشاملة، فلابد من تحقيقها لأنها تعمل على تلبية رغبات المواطنين المحلين وتحسين مستواهم المعيشي ولتحقيقها لابد من مشاركة أكثر من فاعل، وقد تشمل كذلك عدة أبعاد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث لذا تم تقسيمه:

المطلب الأول:فواعل التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني:أبعاد التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول : فواعل التنمية المحلية في الجزائر

متعددة هي فواعل التنمية المحلية في الجزائر، لأن كل الأطراف تساهم في تحقيقها بدءا بالمستوى القاعدي إلى السلطة، لأنها أصبحت في الآونة الأخيرة هدف أساسي يسعى إلى تحقيقه كل فاعل من الفواعل. هذه الفواعل في :

1- الدولة :ويقصد بالدولة كيان سياسي _ قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة .[1]

وفيما يخص دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية ونظرا لتغيرات الدولية أصبح دورها يقتصر على الرقابة لا غير بسبب ظهور فواعل جديدة الى جانبها، إلا أن ذلك لا ينفي ان لدولة ادوار مهمة قد تعجز بقية الفواعل القيام بها وتتمثل هذه الأدوار في :

- **قطاع التعليم**: يعد التعليم هو محور انطلاق لأي مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق .
- **القطاع الزراعي**: إن القطاع الزراعي يختلف عن غيره من القطاعات، حيث هو قطاع اقتصادي اجتماعي في ذات الوقت، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ببعضها في هذا القطاع لذا فالسياسة الزراعية هي اجتماعية اقتصادية .

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** .مركز الدراسات الوحدة العربية، (ب، د، س)، ص 41.

بالإضافة إلى الدور الرقابي للدولة سواء كانت الرقابة على المدخلات، أو الإنتاج، أو الأسواق ومثال ذلك الرقابة على الواردات، وعلى صلاحية السلع، وعلى الحد من التلوث، كما أن دور الدولة في الرقابة على تنفيذ القانون وتشريعاته، أي الرقابة على التزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع .[1]

لهذا أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذه القطاعات وذلك بتخصيص ميزانية لها ومد الإعانات قد تكون مالية أو مادية للجماعات المحلية، وتعمل الدولة كذلك على الحرص على تنفيذ المشاريع التي تعجز الجماعات المحلية القيام بها لوحدها، بالإضافة العمل الرقابي من خلال مراقبة مدى مصداقية المشاريع المنجزة، وكذلك مدى تطبيقها للقوانين والالتزام بها وهذا لتحقيق التنمية المحلية.

2- المجتمع المدني: يعرفه حسين توفيق هو عبارة عن "مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوي التكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة.[2]

يعمل المجتمع المدني في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية من عدة نواحي حيث يعتبر أداة ضغط على سلطات المحلية لكي تطالب بمشاريع، ويعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال جمعيات المحو الأمية مثلا، يكون أداة للمراقبة والمساءلة للمسؤولين، و يقوي العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، وتوعية المواطنين بضرورة الاهتمام بالتنمية المجتمع.

[1] سعد طه علام، **التنمية ...والدولة**، ط2، القاهرة :مطابع الدراسة الهندسية،2004، ص 70-83.

[2] سلاف سالمي، وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي، **مجلة الر ائد المغاربي**، العدد 1/جوان 2013، الجزائر : ص174.

3– القطاع الخاص: ويتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد .كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن .[1]

أهم ما يساهم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر هو انه ينتج سلع ذات كفاءة ويعمل على توفير مناصب شغل أي القضاء على البطالة، وذلك لأنه يقوم بمشاريع على تلك الوحدة، ومنه يعمل القطاع الخاص على تحقيق التنمية المحلية بكل أبعادها .

وبالإضافة إلى هذه الفواعل هناك الجماعات المحلية والتي تعتبر في الجزائر النواة الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية وتتمثل في :

1- **الولايـة**: وتعرف على أنها جماعة إقليمية للدولة.وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية مستقلة .وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة .[2]

وللولاية هيئتان هما :

- المجلس الشعبي الولائي.
- الوالي وهذا حسب المادة 2من القانون الولاية.[3]

ودور الولاية في تحقيق التنمية المحلية سنتطرق إليه بتعرف على أهم صلاحيات لمجلس الشعبي الولائي: إنشاء بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، ويعمل على وضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، كما يبادر المجلس بالأعمال المرتبطة

[1] خليل خميس، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، **مجلة الباحث** – العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر،2011، ص205.

[2] المادة 1من قانون رقم 12- 06المؤرخ في29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[3] المادة2 من قانون رقم 12- 06المؤرخ في29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية، كما يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى انجاز برامج السكن .[1]

2- **البلدية**: وتعرف على أنها جماعة إقليمية قاعدية للدولة.وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة [2] وفقا لقانون البلدية فان هناك العديد من الصلاحيات إلا أن دورها الأساسي في تحقيق التنمية المحلية هو تلبية رغبات المواطنين من كل الجوانب والسهر على راحتهم بتوفير الأمن والحماية. وبحكم أن الجماعات المحلية تمثل الشعب لدى السلطة المركزية فان دورها في تحقيق التنمية المحلية يتمثل في المطالبة بمشاريع واقتراحها والمشاركة في وضع الخطط التنموية والعمل على تنفيذها، ولكن لابد أن تتمتع بالاستقلالية المالية لتنفيذ المشاريع لتحقيق رغبات المواطنين لكي لا تخضع لرغبات السلطة المركزية .منه فان تحقيق التنمية المحلية في الجزائر يحتاج تضافر جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك الولاية والبلدية بغرض تنمية المجتمع المحلي في كل الأبعاد .

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

البعد الاقتصادي: ويكون ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، وتصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، وتعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...الخ .وبالإضافة إلى كونها تسمح بإدماج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل استثمار في هذه المنطقة.

[1] المواد من 81-100 من قانون رقم 12-06 المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[2] المادة 1 من قانون رقم 09-03 المؤرخ في 3 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية . **البعد البيئي**: يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي .وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .[1]

من خلال هذه الأبعاد نستنتج انه من اجل تحقيق تنمية محلية لابد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، بغرض تلبية رغبات المواطنين في كل المجالات لان هذه الأبعاد تعمل على: تحسين مستوى المعيشي للأفراد، القضاء على البطالة، توفير موارد مالية، والمحافظة على البيئة، وبالتالي تحقيق الرفاهية للمواطن.

[1] أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد04 أكتوبر- 2010، جامعة المدية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص7 – 10.

المبحث الثالث :دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية في الجزائر.

كشفت بعض الأرقام عن انتشار ظاهرة الفساد على المستوى محلي، حيث شهدت الفترة من 2002 إلى 2007 إدانة حوالي 612رئيس بلدية من أصل 1541بنسبة حوالي 40% رئيس بلدية على المستوى المحلى نتيجة تورطها في أعمال مشبوهة ذات علاقة بالفساد والرشوة... كما أن 1174 منتخب محلي تورطوا في قضايا مشبوهة وتعاملات غير قانونية خاصة ما تعلق منها بمجال العقار وتحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية.ولا تقتصر هذه الممارسات على مستوى البلديات فقط بل تتعداها على مستوى الولايات.[1]

وكل هذه الممارسات تأثر بشكل كبير على مسار التنمية المحلية في الجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف مدى تأثير مظاهر الفساد الإداري سابقة الذكر على التنمية المحلية، ويظهر هذا التأثير في عدة مستويات :المستوى المالي، المستوى البشري، و على مستوى الإداري .

المطلب الأول :على المستوى المالي

يكون هذا التأثير من خلال استغلال المسؤولين مناصبهم لكسب الأموال العمومية ونهبها لتحقيق أغراضهم الخاصة والتي ينبغي أن تُستغل وتُسير لإنجاز المشاريع التنموية، ومن بين قضايا نهب المال العام قضية رئيس البلدية السابق لبوزريعة الذي قام باختلاس الملايير، وهي فضيحة من العيار الثقيل تتعلق بالتلاعب بالمال العام، عدم مراعاة قانون الصفقات العمومية، ومنح قطع الأراضي لمواطنين دون وجه حق بعقود ملكية مصادق عليها من قبل رئيس المجلس الشعبي لبلدي السابق لبلدية بوزريعة، وعملية التحقيق تعود إلى رسالة المواطنين تتعلق بعدم مطابقة احد مشاريع تعبيد الطرق لقانون الصفقات العمومية، وبناء عليها تم فتح التحقيق في القضية، ليتم كشف فضائح بالجملة، تتعلق بتجاوز قانون الصفقات العمومية خاصة من حيث انجاز المشاريع على مدار سنوات كاملة قضاها المير في منصبه .

[1] عنترة بن مرزوق، "نحو بناء مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية : التشاركية بين الوحدات المحلية ورهانات التنمية المحلية : الواقع والمنشود، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 06 ماي 2014، ص 4-5.

وتشير معلومات أن هناك مشاريع لم يتم تجسيدها على ارض الواقع ,في الوقت الذي تم كشفت تحقيقات أنها مدونة كمشاريع تم انجازها، وهو ما يعني أن أموال هذه المشاريع تم تقاسمها بين جهات مختلفة حسب التحقيقات المنجزة، وكشف التحقيق ان هناك بعض مشاريع تعبيد الطرق ببلدية بوزريعة، سجلت أن طولها حوالي15 كلم تم تعبيدها ,غير أن الحقيقة تؤكد أن طول الطريق10 كلم ,وهو ما يعني استفادة المقاولين والمشرفين على بعض المشاريع والموظفين بالبلدية من مبالغ تتجاوز مليون سنتيم في كل مشروع بسبب الفرق المسجل والتلاعب في الوثائق والاحتيال على القانون.[1] و إنّه من غير المعقول بلوغ درجة الإنفاق العمومي مبالغ فلكية منذ سنة 1999 وإلى غاية 2009 دون تحقيق إقلاع تنموي حقيقي، ويكفي أن نذكّر بأنّ الجزائر ضخّت أكثر من 500 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين سنة 2009 ونهاية سنة 2013 قيمة برنامج التنمية الخماسي في الجزائر (في وقت تشير فيه مؤشرات مدركات الفساد لسنة 2012 إلى احتلال الجزائر المرتبة 105 من بين 176 دولة) لنعلم حجم الكارثة وقصّة الغرق. [2]

المطلب الثاني:على مستوى الإداري

ومن بين مظاهر الفساد الإداري التي تؤثر على التنمية المحلية في مستواها الإداري هي التسيب، وظاهرة تسيب الموظفين في القطاع العمومي من الزاوية الإدارية التي عرفت انتشاراً واسعاً في الإدارة الجزائرية أنتجت أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية، أفرزت تفشي التسيب كظاهرة سلوكية تنظيمية في أوساط الموظفين الأمر الذي أدى إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في هذه المؤسسات والتي بدورها أثرت سلبا على سير الخدمات بشكل يحقق لها الرضا من طرف المواطنين.[3]

[1] أمين شاوش، التحقيق مع المير السابق لبوزريعة في قضية اختلاس الملايير، **جريدة النهار**، العدد 1683، الصادر يوم الثلاثاء15افريل2013، ص6

[2] –أحمد بلقمري، الجزائر: الدولة المريضة بالفساد! مرجع سابق الذكر، (انترنت) .

[3] – ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر، مخزن على موقع الانترنت http://almes-center.com/promesses/181-search/2012-01-10-20-32-07/recherches-adminstratives/267-2012-04-06-14-4، تم الإطلاع عليه يوم 25-8-2014.

ويبرز هذا التأثير كذلك من خلال إجراءات التوظيف في مختلف القطاعات التي تتم على أساس المحسوبية والرشوة وليس على أساس الكفاءة، وهذا يؤثر سلبا على الإدارة من حيث القرارات المتخذة، حيث يغلب عليها طابع الشخصي والعشوائية وعلى رغم من أهمية هذه القرارات المنتظر منها خدمة مصالح المواطنين، ما يفقد الإدارة مصداقيتها لدى المواطنين.

ويؤثر القرار الإداري المتخذ من قبل هؤلاء على مصالح المواطنين من حيث إبرام صفقات عمومية لا تتطابق مع معايير الجودة، أو القيام بمشاريع قد يكون مثلا مشروع بناء وهم ليسوا أهلا بها سواء من حيث الكفاءة أو الخبرة في هذا المجال، مما قد تكون النتيجة ما آلت إليه الجزائر من تدهور المشاريع التنموي على مستوى المحلي.

المطلب الثالث:على المستوى البشري

ومن بين القضايا في هذا الشأن موظف ببلدية خميس خشنة حيث قام هذا الأخير باستغلال منصبه الإداري في البلدية ,لأنه كان يتلقى مبالغ مالية من طرف بعض المواطنين مقابل تسهيل بعض الخدمات بالإضافة إلى التصديق على الوثائق مشبوهة والمزورة تكون مقابل مبلغ مالي، وفي هذا الصدد تم تحويل المتهم إلى التحقيق، ومن جهته المتهم لم ينكر واعترف، مرجعا ذلك إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعانيها.[1] ومنه أصبح الفساد الإداري يؤثر على القيم المجتمع من خلال انعدام القيم الولاء والإبداع وحب العمل لدى المواطن وأصبح اللجوء إلى الرشوة والى غيرها من مظاهر الفساد الإداري أمر لابد منه في تحقيق أغراضهم دون احترام الوظيفة التي يشغلونها .

بالإضافة إلى تهميش أصحاب الكفاءة من تولي المناصب ومن هم أهلا بها، وإعطاء الأولوية لدافعي الرشاوى، وأصحاب "المعرفة " كما هو متداول في الأوساط الجزائرية، مما يفقد هؤلاء ولاءهم للإدارة، وبالتالي تنعدم فيهم روح الإبداع والمثابرة ،وبالتالي عرقلة مسار التنمية سواء كانت المحلية أو وطنية.

[1]– سعيدة .م، حبس لموظف لبلدية خميس خشنة هن تهمة الرشوة وسوء استغلال الوظيفة، **جريدة النهار**، العدد 1683، الصادر يوم الثلاثاء15افريل2013، ص16.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى واقع ظاهرة الفساد الإداري ودرجة تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر، في البداية تناولنا أسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، وهي تتنوع من أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ومن ثم التعرف على مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية من رشوة واختلاس ومحاباة وتسيب.

كما تناولنا في هذا الفصل واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال التعرف على الفواعل المساهمة فيها وأبعادها.وخلصنا إلى أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية محلية وصولا إلى تنمية وطنية شاملة لذا تم ضخ أموال طائلة لإنجاز المشاريع التنموية المحلية، إلا أن مظاهر الفساد الإداري حالت دون ذلك، لأنه لا يخلو قطاع في الجزائر سواء كان عام أو خاص إلا و هذه الظاهرة مستشرية فيه بشكل كبير، مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاجية وعرقلة المشاريع التنموية وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، لأنه يعمل على تبديد المال العام واستغلالها لأغراض خاصة، دون مراعاة مصالح المواطنين في ذلك، من هنا نستنتج أن ظاهرة الفساد الإداري تعتبر عائقا أمام التنمية المحلية، واعتمدنا للوصول إلى هذه النتيجة أدلة من الواقع.

الفصل الثالث

آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر لتحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

إن قضايا الفساد الإداري سابقة الذكر اكبر دليل على تغلغل هذه الظاهرة في صلب الدولة وفي عمق المجتمع، والمتمعن في الوضع الجزائري يلاحظ انتشار الكبير لهذه الظاهرة في المؤسسات العمومية التي يتم تمويلها مركزيا من اجل إبرام صفقات عمومية لإنجاز مشاريع تنموية محلية لتلبية رغبات المواطنين وتحسين مستوي المعيشي لديهم، إلا أن تم هدر تلك الأموال لأغراض خاصة، وهذا ما دفع المشرع الجزائري بضرورة حماية المال العام من الإهدار والتبديد وذلك من خلال وضع سياسة وقائية متمثلة في سن قانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى هيئات وطنية أقيمت لهذا الغرض،ولكن على الرغم من هذه الآليات التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري لتحقيق تنمية محلية إلا إن مالت إليه الجزائر في الوقت الراهن من انتشار الواسع لهذه الظاهرة في المؤسسات العمومية وتدني الإنتاجية وعرقلة مسار التنمية المحلية خير دليل على أن هذه الآليات مجرد حبر على ورق .وهذا ما سنتعرف إليه في هذا الفصل سنتطرق إلى الآليات لمكافحة الفساد الإداري والعراقيل التي حالت دون تحقيق هذه الآليات على ارض الواقع. لذلك تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: مقومات السياسة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثاني: العقبات التي تواجه آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

المبحث الأول: مقومات السياسة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية

نظرا لتعقد ظاهرة الفساد الإداري وتأثيرها السلبي على مسار التنمية المحلية، فهو يمثل عائقا أمام انجاز المشاريع التنموية، لذا حاول المشرع الجزائري إيجاد آليات لمكافحة هذه الظاهرة والحد من تغلغلها وسنتعرف في هذا المبحث على هذه الآليات لذلك تم تقسيمه إلى:

المطلب الأول :الآليات وقائية لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثاني : الآليات مؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثالث:الآليات السياسية لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول:الآليات الوقائية لمكافحة الفساد الإداري

لقد اتخذ المشرع الجزائري في إطار الوقاية من الفساد العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية، والتسيير الشفاف للمال العام والخاص، وتتمثل هذه التدابير التي تحول دون وقوع أشكال الفساد في وضع قانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي صدر بتاريخ 20-02-2006 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 14من نفس السنة، يحوي في محاوره المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفساد، خاصة تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتدابير الوقائية المختلفة الهادفة إلى ضمان النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العامة وتفعيل دور كافة الأجهزة في محاربة الرشوة والفساد إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية تكلف بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد بالتنسيق مع كل الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي.[1]

وجاء هذا القانون في وقت عرفت فيه الجزائر فضائح مالية كبيرة مست المال العام وأموال المواطنين[2].

[1] رشيد مزاري، بطاقة تحليلية حول أحكام القانون رقم06- 01المؤرخ في2 فبراير2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وكذا المراسيم الرئاسية المطبقة له، نشرة القضاة، العدد 60، ص67.

[2] سليم بودليو، "الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا لقانون الجزائري"، ورقة مقدمة في ملتقى الدولي حول :"الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، انعقد يومي 07 - 08 افريل2007، ص46.

أ-**التوظيف**: لقد أكد هذا النص القانوني على معايير النجاعة والشفافية والمعايير الموضوعية، مثل الجدارة والإنصاف، فضلا عن الإجراءات المناسبة لاختيار وتكوين الأفراد من خلال إعداد برامج تعليمية وتكوينية ملائمة لتكوين موظفين عموميين.[1]

ب- **التصريح بالممتلكات**: وحسب نص المادة 4 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته فإن" قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الممتلكات العمومية، وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة العمومية، يلزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته.

يقوم الموظف العمومي باكتتاب تصريح بممتلكات خلال شهر الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته او بداية عهدته الانتخابية .ويجدد هذا التصريح فور كل زيادة معتبرة في الذمة المالية للموظف العمومي بنفس الكيفية التي تم بها التصريح الأول" .[2]

وبالنسبة إلى الأشخاص ملزمين بتصريح ممتلكاتهم يمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات:

1- الفئة الأولى:وتتضمن أشخاص المنتمين إلى السلطات الثلاث للدولة :اي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، إضافة إلى أشخاص الأعضاء في المؤسسات الدستورية والهيئات العمومية الوطنية، وبالنسبة هذه الفئة نجد أن المشرع قد ذكر على سبيل الحصر قائمة هؤلاء الأشخاص الملزمين بالتصريح بممتلكاتهم وهم:

- رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة وأعضاءها، السفراء والقناصلة.
- الولاة ورؤساء الدوائر وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.
- أعضاء البرلمان وهم نواب مجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة.
- القضاة.
- رئيس مجلس الدستوري وأعضائه.
- محافظ بنك الجزائر رئيس مجلس المحاسبة.

[1] يوسف ازروال، " الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية" . (رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع تنظيم السياسي وإداري، جامعة باتنة، 2008- 2009)، ص 181.

[2] للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06 /01 المؤرخ في20 فيفيري2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ص5.

2– **الفئة الثانية**:أما الفئة الثانية من الموظفين العموميين لم يتم تحديدهم في التشريع بل أحال قانون 06–01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على التنظيم هذه الفئة تشمل جميع الموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب أو وظائف العليا في الدولة وقد تم تحديد قائمة هذه الوظائف في المرسوم التنفيذي رقم 90 -227.

3– **الفئة الثالثة** :وتشمل جميع أعوان العمومين الملزمين بالتصريح بممتلكات، وقد صدر قرار عن المدير العام للوظيفة العمومية يحدد قائمة هؤلاء الأعوان.[1]

ج– مدونات قواعد السلوك الموظفين العموميين :من اجل دعم مكافحة الفساد، تعمل الدولة والمجالس المحلية المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات العمومية ذات النشاطات الاقتصادية، على تشجيع النزاهة والأمانة وكذا روح المسؤولية بين موظفيها ومنتخبيها، لاسيما من خلال وضع المدونات وقواعد سلوكية تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم والنزيه والملائم للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية، ويلتزم الموظف العمومي بان يخبر السلطة الرئاسية التي يخضع لها إذا تعارضت مصالحه الخاصة مع المصلحة العامة، او يكون من شان ذلك التأثير على ممارسته لمهامه بشكل عاد.

د– إبرام الصفقات العمومية : حسب المادة 9من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته "يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة على معايير موضوعية .ويجب إن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص :

– علانية المعلومات المتعلقة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية .

– الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء .

– معايير الموضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة في إبرام الصفقات العمومية

– ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

[1] محمد ضويفي، "التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " آليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، انعقد يومي02 -03ديسمبر2008، ص17.

هـ- تسيير الأموال العمومية: تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية طبقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولاسيما على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها.

و- الشفافية في التعامل مع الجمهور: لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا:

- اعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها .
- بتبسيط الإجراءات الإدارية.
- بنشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية.
- بالرد على عرائض وشكاوي المواطنين.
- بتسبيب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن، وبتبيين طرق الطعن بها.[1]

من خلال محتوي هذا القانون نستنتج ان الهدف الذي جاء من اجله هو تحقيق الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص، لحماية المال العام من النهب والاستغلال، لان المشرع الجزائري أدرك انه لتحقيق تنمية وطنية شاملة لابد من تحقيق تنمية المحلية، لهذا أولى أهمية كبيرة في القانون إلى كيفية تسيير الصفقات العمومية، بدأ بالتوظيف الذي يجب أن تكون عملية انتقاء الموظفين موضوعية، مثل الكفاءة وتكوينهم لتولي مناصب من خلال برامج تعليمية .كما أكد المشرع بضرورة التصريح بالممتلكات سواء تعلق الأمر بالموظف العمومي أو حتى المسؤولين السامين في الدولة، بالإضافة إلى كيفية إبرام الصفقات العمومية التي يجب أن تنجز بكل شفافية وموضوعية، وكل التدابير الوقائية هذه الغرض منها حماية الأموال العمومية من النهب والاستغلال لكي يتم انجاز المشاريع التنموية، لان نجاح هذه المشاريع وتحقيق الهدف المراد منها وهو تحقيق رفاهية المواطن بتلبية احتياجاته في كل المجالات، يتطلب وجود مثل هذه المعايير الذي أكدها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته،المؤرخ في20 فيفري 2006، ص 7.

القانون 06-01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من خلال مواده المتمثلة في شفافية في تسيير الأموال وإبرام الصفقات العمومية وانجازها على أسس موضوعية لتحقيق تنمية محلية ولكي يتحقق هدف الذي تسعى الجزائر إلى الوصول إليه وهو تنمية وطنية شاملة.

المطلب الثاني :آليات مؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد وتتمثل في :الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومجلس المحاسبة والمفتشية المالية .

أ- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

وهي حسب المادة 18من القانون 06-01"الهيئة سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية وتحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم ". وفيما يخص مهام الهيئة حسب ما جاء في المادة20 من قانون 06-01:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية .
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات طابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع قطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد .
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته،المؤرخ في20 فيفري 2006، ص 10.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى وقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فاعليتها .
- التلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها .
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في الوقائع ذات العلاقة بالفساد .[1]
- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته،التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين .
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى تعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.
- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها . [2]

ب – المفتشية المالية العامة :تم إنشاء المفتشية العامة للمالية سنة 1980بموجب مرسوم رقم 35/80المؤرخ في 1980/03/01وعيد تنظيمها في أكثر من مناسبة، على سبيل المثال المرسوم التنفيذي 272/80 المؤرخ في 06ديسمبر 2008المتعلق بالصلاحيات المفتشية العامة وعهد لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة وجماعات العمومية واللامركزية وكل مؤسسات ذات طابع الإداري والاقتصادي .

[1] رمزي بن صديق، "دور الحماية الجنائية لنزاهة الوظيفة العمومية في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته". (رسالة الماجستير، تخصص جنائي، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012 /2013)، ص 79،80.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية، قانون رقم 06- 01المتلعق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في20 فيفري 2006، ص11.

وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور الرقابي على إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية يشمل مايلي:

1- مراقبة الشروط الشكلية للصفقة :ويتم عن طريق مايلي :

- جمع المعلومات عن الصفقة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة.
- البحث في طريقة إبرام الصفقة .
- تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على المواطنين .
- الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات سارية المفعول.

2 – مراقبة الشروط الموضوعية لصفقة العمومية:

- التأكد من شرعية تشكيلة فتح الاضرفة وكذلك تقييم العروض.
- التأكد من مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج ذي أصل جزائري.
- معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة والتأكد من قرار تعيين هذه اللجنة وشرعية اجتماعاتها.
- اذا نص بند في الصفقة على مراجعة أو تحيين الأسعار فيراقب كيفيات تطبيق هذا البند ومدى تطابقه مع الشروط القانونية.[1]

ج- مجلس المحاسبة:

تنص المادة من 170من الدستور :"يؤسس مجلس المحاسبة ويكلف بالمراقبة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية " ويتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلال الضروري ضمانا لحياده وفعالية أعماله .

[1] حمزة خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 7جوان 2012، ص 181.

وتهدف الرقابة التي يمارسها المجلس من خلال النتائج التي توصل إليها إلى:

1- تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية.

2- ترقية إجبارية تقديم حسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.[1]

ويتمتع المجلس بصلاحيات التالية:

- التدقيق في حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة الأرقام والبيانات الواردة في ميزانية والحسابات الختامية للمؤسسات.
- مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواتها .
- ضبط وكشف المخالفات المالية وجرائم الفساد المالي والتي تتمثل فيما يلي:
- التحقق من عدم مخالفة الأجهزة الإدارية للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقوانين والمراسيم .
- التحقق من كل متصرف خاطئ صادر عن عمد أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف أو تبديد أموال الدولة أو ضياعها .
- الكشف عن جرائم الاختلاس وتبديد الأموال والإهمال والمخالفات المالية والتحقق فيها ودراسة نواحي القصور في النظام الرقابة الداخلية التي أدت إلى وقوعها واقتراح وسائل علاجها.[2]

والآليات المؤسساتية هي الأخرى لم تغفل أي جانب من الجوانب لمكافحة الفساد، لأنه أصبح هو الداء الوحيد الذي يعيق مشاريع التنموية ويحول دون الوصول إلى الهدف الذي ترغب الجزائر في تحقيقه وهو تحقيق حياة الرفاهية للمواطن، لذا عمد المشرع الجزائري كذلك إلى إنشاء

[1] حاحة عبد العالي، أمال يعيش تمام، "دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، ورقم مقدمة في الملتقى الوطني حول" الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، ورقلة، جامعة قادي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، 02- 03 ديسمبر 2008، ص210-219.

[2] حمزة خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية . المرجع السابق، ص182.

هيئات هدفها مكافحة الفساد، وتبين انه من خلال صلاحيات هذه الهيئات فان هدفها هو حماية الأموال العمومية من النهب والتبديد، وتكوين منظومة تسيطر عليها معايير الشفافية والنزاهة والقضاء التام لمظاهر الفساد الإداري لأنه لديه تأثير سلبي على المشاريع التنموية.

ومن صلاحيات الهيئات كذلك أنها تعمل على مراقبة سير الصفقات العمومية سواء من ناحية المالية أو الإدارية من حيث تطبيق القوانين والتأكد من عدم مخالفتها، بغرض انجاز المشاريع التنموية بمعايير موضوعية تتناسب والإجراءات المنصوص عليها في القوانين، ولتحقيق الهدف المرجو منها وهو الوصول إلى تنمية محلية بجميع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، بغرض تلبية رغبات المواطنين وتحقيق رفاهية المجتمع .

المطلب الثالث : الآليات السياسية لمكافحة الفساد

تكتسي الآليات السياسية أهمية كبرى في الحد من ظاهرة الفساد، وضبط الموارد العامة للدولة، ومراقبة المال العام، وأخذ مشاغل المواطنين وتظلماتهم من مختلف أوجه التعسف في استعمال السلطة، هذا ما يجعلنا نتطرق إلى أهم الآليات السياسية والمؤسسات التي تضطلع بهذا الدور.

في هذا السياق يقودنا الحديث بالدرجة الأولى إلى دور البرلمان في ضبط الحياة السياسية من مختلف أشكال الفساد. إن التطرق لدور البرلمان في هذا المجال نابع بالأساس من كونه أكبر هيئة يمكن أن تحمل أكبر حجم من التمثيل الشعبي، فهو على حد تعبير أحد الكتاب: «... كل الفنون أنتجت الروائع، إلا فن الحكم فإنه لم ينتج لنا إلا الصور القبيحة، لعل من بين الصورة الأقل قبحا هي نظام الحكم البرلماني...» ، فالكاتب اعتبر نظام التمثيل البرلماني الصورة الأقل قبحا في ممارسة الحكم لأن مؤسسة البرلمان تعد الوعاء الكبير الذي من الممكن أن تتلاقى فيه مختلف الآراء والتشكيلات السياسية، فيجسد حينئذ التمثيل الأوسع لمختلف التكتلات السياسية، كما يسمح للأحزاب السياسية باعتبارها مصنعا لإنتاج الأفكار بوضع الإستراتيجيات والبرامج الكفيلة بمكافحة الفساد، والقضاء على الأشكال المختلفة له من تعسف، رشوة، ومحسوبية...الخ. [1]

[1] عتنرة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور،الأسباب، والحلول**، المرجع السابق، ص107

إن اعتبار البرلمان أحد أهم المؤسسات السياسية الهامة إذا ما أريد له ذلك وتوفرت له شروط العمل، حيث يمكن أن يكون المفتاح الأساس لتجسيد أهم عنصر في مكافحة الفساد ألا وهي المساءلة، فهو الجهة الوحيدة التي تضطلع بدور الرقابة السياسية على الجهاز التنفيذي للدولة.

و يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا، والتي ينبغي تفعيلها أكثر لكي تكون أكثر نجاعة،كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفض البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب.

ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد.

أولاً: الفصل بين السلطات

يعتبر الفصل بين السلطات أحد الآليات المهمة في الحد من ظاهرة الفساد، وذلك باعتبار أن نزعة الإنسان دائما ما تميل إلى حب السلطة والهيمنة على الآخر، فكل من ملك السلطة استبد بها، وعلى حد تعبير عبد الرحمان الكواكبي: «السلطة المطلقة مفسدة مطلقة».

هذا المبدأ أصبح إحدى الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية ومعيارا أساسيا في تحديد طبيعتها، إذ تسمح هذه القاعدة من إعطاء كل سلطة الدور الواجب عليها القيام به وترسم لها الخطوط الحمراء التي لا يمكن لها أن تتجاوزها، وذلك من خلال تحديد المهام والصلاحيات المخولة لها.

ثانيًا: دور وسائل الإعلام

أضحى دور من وسائل الإعلام أحد الوسائل المهمة في مواجهة الفساد، وأصبحت قوة الحكم تستمد من تعدد وسائل الإعلام وفاعليته في طرح اهتمامات المواطنين، فهو العين الحارسة التي تراقب تحرك السلطة.

ينبع دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد من كون أن المعلومة والسرعة في انتقالها أصبحت الميزة التي نفرق بها بين الأنظمة المتقدمة وغيرها من الأنظمة الأخرى. [1]

[1] عتنرة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور،الأسباب، والحلول**، المرجع السابق، ص 108-113

ويتجلى ذلك بالسرعة في نقل الأخبار والمعلومات،وبالتالي فإن دور المعلومة يتمثل أساسا في العمل على توسيع فضاءات النزاهة والشفافية، وهذا ما يسمح للأفراد بصفة كاملة وممكنة من تتبع أي نشاط تقوم به الحكومة، فهي القاعدة الأساسية للتنبيه عن أي سلوك فاسد، وهنا يظهر دور الصحافيين من خلال إمداد المواطنين بالحقائق والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وإبراز الأملاك والمصالح التي تستحوذ عليها الطبقة السياسية.

إن الإعلام يسمح بخلق المناخ الديمقراطي الذي يسمح بمكافحة الفساد وبأشكاله المختلفة، إلا أن وسائل الإعلام وحتى يمكن أن تقوم بهذا الدور لابد لها من محيط خارجي ملائم يتمثل في الأساس بوجود إطار تشريعي كفيل بضمان الحق في الوصول إلى المعلومة، وتوفير الشروط الموضوعية للقيام بالعمل الإعلامي على أكمل وجه.[1]

وإذا قام المشرع الجزائري بكل هذه الجهود من اجل مكافحة الفساد والعمل على التخلص من مظاهره ولم يترك ثغرة لأصحاب الطمع والنهب لتحقيق أغراضهم سواء من حيث القانون 06-01 وما يحتويه من مواد مهمة تضمن الشفافية والسير الحسن للمال العام، وحتى صلاحيات الهيئات ومهمتها مراقبة الأموال العمومية، والعمل على سياسة الردع والعقاب لمرتكبي جرائم الفساد، أو من حيث الآليات السياسية، فلما صنفت الجزائر إذا من بين أكثر الدول فسادا في العالم؟ وعلى الرغم من صرامة هذه الآليات إلا أنها لم تقم بدور المنوط بها، بل هي مجرد شعارات فقط. لذا هناك عقبات تحول دون تحقيق هذه الآليات، وسنتعرف على هذه العقبات أكثر في المبحث الثاني.

[1] عتنرة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور،الأسباب، والحلول**، المرجع السابق، ص113.

المبحث الثاني:عقبات التي تواجه آليات لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر

حاول المشرع الجزائري من خلال سنه لقانون 06- 01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، او بإنشائه لهيئات مكافحة الفساد، أن ينشئ دولة بمجتمعها ومؤسساتها قائمة على النزاهة والشفافية لحماية المال العام وتحقيق تنمية محلية، إلا أن المشرع لم يفلح في ذلك بسبب وجود مجموعة من العقبات التي حالت دون ذلك، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث لذا تم تقسيمه إلى:

المطلب الأول: العقبات القانونية.

المطلب الثاني :العقبات المؤسساتية .

المطلب الثالث:العقبات السياسية

المطلب الأول: العقبات القانونية:

من بين العقبات القانونية يكمن في القانون 06-01 في حد ذاته، الذي شرعته السلطة من اجل مكافحة الفساد وحماية أملاك الجزائريين من النهب، إلا أن السلطة لم تقم بدورها، وهي أول من داست على قانون مكافحة الفساد، وهذا حسب ما جاء في جريدة الخبر مقال معنون بـ "السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد" ومقال حول تصريحات مرشحي الرئاسة تفضح المستوى حيث تثير القراءة المتأنية للقانون الخاص بمكافحة الفساد الذي استند إليه رئيس الجمهورية في التصريح بممتلكاته الخاصة، الاستغراب حول جدية السلطات العمومية في محاربة الفساد .فمن بين70 مادة في هذا القانون، لم يطبق منها سوى اقل من60% من مواده التي جاءت لحماية ثروة الجزائريين من النهب. نشر الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة تصريحات بممتلكاته العقارية والمنقولة ومعه كل مرشحي للرئاسيات بعد مرور 8 سنوات على صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وذكر ضابط سابق في مصالح الاقتصادية للشرطة للخبر :فإن "اغلب مواد القانون الخاص بمكافحة الفساد غير مطبقة بل هي بحكم الواقع مجمدة، خاصة المواد4 و5 و36 و37 و47 و48، وهي مواد التي أرى أنها الأهم في قانون مكافحة الفساد" .

من جانب آخر يرى بعض القانونيين أن السلطات الأمنية والقضائية في الجزائر بما في فيها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تجمد تطبيق المواد 36و37 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه وهو ما جعل جهود مكافحة الرشوة في الجزائر مجرد شعار . وكما تنص المواد المختصة بتصريح بالممتلكات لكبار موظفي الدولة ولكل الموظفين العموميين، وعقاب كل موظف خاضع لقانون التصريح بالممتلكات ولا يصرح بممتلكاته خلال شهرين من توليه المسؤولية بالسجن لفترة تصل الى5 سنوات كحد أقصى، وهو ما يعني أن عشرات أو ربما المئات من كبار موظفي الدولة هم في الواقع خارج إطار القانون الذي صادق عليه البرلمان .ويقول زين العابدين برعشي إن "تطبيق القانون يجب أن يحدث بطريقة تلقائية ودون تلقي أوامر من احد ,وان عدم العمل بأية مادة من مواد إي قانون لا يمكن تفسيرها إلا بوجود أمر غير طبيعي في بنية الهيئات الإدارية والأمنية والقضائية التي تسهر على تطبيق القانون".[1]

المطلب الثاني :العقبات المؤسساتية

فيما يخص العقبات المؤسساتية والإدارية التي تعيق مكافحة الفساد الإداري تكمن في مؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، مثلا مجلس المحاسبة لم يقم بالدور المنوط به لعدة أسباب :

- حساسية السلطة التنفيذية وفروعها أثناء أدائها لوظائفها اتجاه دور الرقابي الذي يمارسه مجلس المحاسبة.
- تبعية مجلس المحاسبة للسلطة التنفيذية وعدم استقلاليته يعتبر عائقا أمام أداء مهامه بنزاهة وشفافية وحياد ويؤثر على فاعلية رقابته في مواجهة السلطة التنفيذية.
- عدم وجود أدوات وآليات فعالة للحد من ظاهرة التقصير والتهاون والانحرافات المالية من قبل الإدارة العامة، إذ أقصى ما يملكه مجلس المحاسبة هو إصدار غرامات مالية.

وهناك كذلك الانتقادات للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك فيما يتعلق بالاختصاصات هذه الهيئة التي جردتها من كل الآليات والميكانزمات التي تضمن لها حسن ممارسة

[1]– محمد بن احمد،السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد، **جريدة الخبر**، العدد 7367، الصادر بتاريخ 9مارس2014، ص3.

الرقابة وتأدية دورها على أكمل وجه، مما أدى قيام هيئة مبتورة، وهذا لمحدودية صلاحيات الهيئة في مجال مكافحة الفساد والتي تتميز في اغلبها بطابع الاستشاري وكذلك محدودية سلطة اتخاذ القرار فليس لها تحريك للدعوى العمومية بنفسها وإنما مهمتها تقتصر فقط على إعلام وزير العدل هذا الأخير هو من يملك الصلاحية السابقة.[1]

المطلب الثالث: العقبات السياسية:

ورغم أن البرلمان في الجزائر يملك من الصلاحيات الدستورية ما هو كفيل بمواجهة الفساد، إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لا تزال لم ترقى إلى الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك في ظل الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي على باقي الأجهزة الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، والتي لم تتعدى نسبة 0.02% من مشاريع القوانين والمراسيم، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 تسع وعشرين شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له.

كما تثبت التوجهات الحالية في اختيار الممثلين أن المواطن أصبح لا يأبه بالمشاركة السياسية التمثيلية، وإنما أصبح ينتظر من الهيئات المنتخبة ما تقدمه له من خدمات، فمهمة التشريع لا تعنيه في شيء وهو غير متحمس لها.

إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى أسباب متعددة لعل أبرزها:

- ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي وذلك بوجود تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب، والتي دائما ما يعمل النظام على تفتيتها وتقزيمها وتشويه عناصرها النزيهة.
- بسط الهيئة التنفيذية هيمنتها على هذا الجهاز التشريعي، خاصة في ظل وجود سلطة الرئاسة من جهة وسلطة الجهاز الحكومي، اللتان أصبحتا بمثابة سيف ذو حدين يقوم

[1] حاحة عبد العالي، أمال يعيش تمام، "دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق" .المرجع السابق، ص212، 214

بإقصاء جميع المبادرات التي يتقدم بها المجلس الشعبي الوطني المحاصر في النهاية بسلطة مجلس الأمة الذي يعين ثلثه من طرف رئيس الجمهورية.[1]

- المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد المتمثلة في الفترة الانتقالية التي عرفتها، جعلت هذه الهيئة تظل بعيدة دائما عن وضع الإستراتيجيات الشاملة المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ضعف المستوى العلمي والمعرفي لمختلف الكتل الحزبية الممثلة في البرلمان، حيث أن أغلبهم لا يتمتع بالثقافة السياسية والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة لمكافحة الظاهرة، وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء وجمع المال أكثر منه للتشريع ومناقشة القضايا العامة.

تورط الكثير من النواب في قضايا الفساد، لكون أن وصولهم إلى النيابة في البرلمان قام على إتباع الأشكال الفاسدة.

وفيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات، هذا المبدأ وإن كان من السهل فهمه واستيعابه من الناحية النظرية. إلا أن الواقع العملي أثبت أن هذا الفصل لا يمكن تجسيده عمليا، خاصة في ظل التعقد الذي تعرفه مختلف أنشطة الدولة، لذا لابد من الأخذ بمبدأ المرونة والليونة في استعمال هذا المبدأ، من خلال مبدأ تقاسم السلطات وتوزيع المهام بين مختلف الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية. إن الأخذ بهذا المبدأ الأكثر مرونة يسمح بظهور ما يعرف بالمشاركة الفعالة لمختلف السلطات بتحمل المسؤولية السياسية، والعمل على تكريس النزاهة في التسيير.

ويظل هذا المبدأ في الدستور الجزائري الغائب الأكبر في تكريس دواليب الحياة السياسية الشفافة، إذ سمح هذا المبدأ بظهور الفوضى والتداخل بين مختلف الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولهذا نجد في كثير من الأحيان أن الجهاز التنفيذي يقوم بسن القوانين والمراسيم، كما

[1] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور،الأسباب، والحلول**، .المرجع السابق، ص 108-109.

نجد الرئيس يتدخل في السلطة القضائية وغيرها من الصلاحيات المتداخلة التي بقيت إحدى المسائل العالقة في الدستور الجزائري. [1]

ورغم تعدد وسائل الإعلام من تلفزيون، راديو، صحافة، والشبكات العنكبوتية (الانترنيت) المتوفرة اليوم في إطار العولمة التي تعرفها البشرية. ومع ذلك يظل الكثير منها مصادر ومقصى في مجال مكافحة ظاهرة الفساد، حيث لا تزال سياسة تكميم أفواه الصحافيين هي الوسيلة الأفضل في تقييد هذه الوسائل، خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام الثقيلة من تلفزيون وقنوات إذاعية ما تزال تحت الوصاية ولم تتحرر بعد.ويبقى المكسب الوحيد هو الصحافة المكتوبة، التي يمكن القول أنها استطاعت أن تثير العديد من القضايا المتعلقة بالفساد، إذ توغلت في أعماق الظاهرة سواء من خلال التقارير والتحقيقات التي يقوم بها المحققون الصحافيون أو من خلال المقالات اليومية والأسبوعية التي يعدها الكتاب الصحافيون.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الصحافة المكتوبة إلا أنها تظل تعاني من عدة معوقات في أداء دورها، لعل أهمها الرقابة الشديدة التي تحد وتقيد العمل الصحفي، كما أن هناك منع في الوصول إلى الخبر من مصادره الرسمية، إذ تنعدم القوانين التي تضمن الوصول إلى الخبر الرسمي، كما أن الإطار القانوني لازال يمنع القيام بالتحقيقات بحجة المسائل الأمنية واحترام الحياة الخاصة للمسؤولين.

كما لا يزال رجال الإعلام يخضعون لمختلف الضغوط والابتزاز في ظل الفساد الذي تعرفه مختلف أجهزة الدولة خاصة جهاز القضاء، وتخضع هذه الوسائل أي المؤسسات الإعلامية للمصالح المتضاربة. [2]

ومن العقبات كذلك انعدام الرقابة الفعالة على المشاريع والصفقات، ومن خلال ما تم ذكره نستنتج أن تلك الآليات التي أقيمت من اجل مكافحة الفساد هي مجرد حبر على ورق،

[1] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور، الأسباب، والحلول**، .المرجع السابق، 109،110.

[2] المرجع نفسه، ص113-114.

ومجرد شعار يعلن به عبر وسائل الإعلام لتمويه المواطنين بأن الدولة تسعى جاهدة لمكافحة الفساد، إلا أن ما خفي هو أعظم، لان تعطيل الآليات المراقبة والمحاسبة والمتابعة القضائية فيه نية الإفلات من العقاب والعبث بالمال العام، مثلا مجلس المحاسبة غير مفعّل، وكذلك تجميد بعض مواد قانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، وكدليل على ذلك رتبة الجزائر التي احتلتها من حيث مكافحة الفساد وهذا ما ورد في جريدة الخبر لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2013 إن الجزائر في آخر مراتب مكافحة الفساد عالميا، حيث أدرجت المنظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 94 في مؤشر الدول أكثر فساد في العالم، يتألف من 177 دولة، بينما رتبت المرتبة 10من بين 18دولة عربية، وتؤشر المرتبة التي احتلتها الجزائر إلى أن إجراءات مكافحة الفساد مازالت تراوح مكانها ولم تعطي الثمار المرجوة منها.

وحسب الناطق الرسمي للجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد جيلاني حجاج "إن تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الدول المنتشر فيها الفساد ضمن تقرير المنظمة الشفافية الدولية لم يفاجئنا"، وأوضح حجاج إن الجزائر أصبحت دولة فاعلة في مؤشرات الفساد، وهذه النتيجة لا تعكس فقط غياب إرادة السياسية فعلية في مكافحة الفساد بل اخطر من ذلك، تؤكد أن الفساد صغيره وكبيره في بلادنا أصبح جهاز السلطة لتثبت بقائها مهما كلف الأمر من ثمن، في ظل شيوع ثقافة اللاعقاب والتطبيق على السلطة المضادة داخل المجتمع.وأضاف الناطق الرسمي للجمعية وهي فرع منظمة الشفافية الدولية في الجزائر، انه ولسنة11 على التوالي تصنف الجزائر من بين أكثر الدول فسادا في العالم، وهذا يدل على ما يقال عن مكافحة الظاهرة إنها مجرد حبر على ورق.[1]

[1] محمد شراق، الجزائر في آخر مراتب مكافحة الفساد عالميا، **جريدة الخبر**، العدد 7273، الصادر يوم 4 ديسمبر2013، ص 2.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الإجراءات التي أقامتها السلطات الجزائرية بغرض مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع قانون 06- 01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وإنشاء هيئات لهذا الغرض، ومن أهداف هذه الآليات هو ضمان الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة، إلا أن هذه الآليات لم نلمس لها أي اثر على ارض الواقع، بسبب العقبات التي حالت دون تحقيقها، والدليل على ذلك تصنيف الجزائر من بين الدول أكثر فسادا ، فأين دور هيئات مكافحة الفساد ؟وأين هو القانون ؟في جعل الجزائر أكثر الدول تتمتع بالشفافية بدل من الفساد أليس هذا هو الهدف الذي أقيمت من اجله هذه الآليات ؟ ولكن هي مجرد شعار لا غير، مما أدي هذا إلى تغلغل الفساد الإداري في المجتمع الجزائري بكل طبقاته وفي كل مؤسساته، دون وجود ادني سياسة ردع أو عقاب من قبل السلطات، وكانت النتيجة ما وصلت إليه الجزائر الآن من تدهور على كل المستويات وفي كل المجالات منها تدني مستوى الإنتاجية، عرقلة المشاريع التنموية، تدهور مستوى المعيشي للمواطن، ضعف مؤسسات الدولة . وكل هذه الأوضاع المزرية التي تعيشها الجزائر لم تحرك ساكن في السلطات.

الخاتمة

من خلال ما تم معالجته في هذه الدراسة وهو تأثير ظاهرة الفساد الإداري على التنمية المحلية في الجزائر توصلنا إلى أن ظاهرة الفساد الإداري تعمل على ضياع المشاريع التنموية ولا تحقق الغاية منها بسبب عدم انجازها وفق معايير موضوعية، والفساد الإداري يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية المحلية من حيث استنزاف المال العام عن طريق الرشوة والاختلاس وهذا ما أثبتناه في هذه الدراسة من خلال القضايا التي تم التطرق إليها، وهذا يقودنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة هي الدراسة، ولوصولنا إلى هذه النتيجة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، أولها كان فصل مفاهيمي نظري حاولنا من خلاله توضيح كل من المفهومين الفساد الإداري،و التنمية المحلية.

وتطرقنا إلى مختلف المضامين لكلا المفهومين، والفصل الثاني كان عبارة عن واقع لكل من ظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر وتناولنا أسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري وهي تتعدد بين أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتناولنا الفواعل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، وتطرقنا في الأخير إلى دور الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية وتناولنا التأثير في ثلاث مستويات، المالي، الإداري،البشري، وفي الفصل الثالث والأخير تناولنا أهم مقومات السياسة الجزائرية لاحتواء ظاهرة الفساد الإداري .

وعلى ضوء ما تقدم وبعد تحليل هذه الفصول توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الفساد الإداري ظاهرة متواجدة منذ القدم ومنتشرة في جميع دول العالم سواء كانت متخلفة أو متقدمة ، لكن بدرجات متفاوتة من حيث درجة التغلغل.
- والفساد الإداري هو استغلال الموظف ونفوذه لتحقيق أغراض خاصة، وهو ظاهرة معقدة وهناك أسباب عدة وراء انتشاره في الجزائر، وإنما السبب الرئيسي يكمن في المواطن الجزائري، لضعف الوازع الديني لديه.لان ما آلت إليه الجزائر الآن من استشراء هذا الداء الخطير في كل مؤسسات الدولة يرجع إلى ضعف الوازع الديني لدى الفرد.
- والتنمية المحلية هي جهد المجتمع المحلي لتحسين أوضاعهم في كل المجالات لأنهم ادري بظروفهم ، معتمدة في ذلك على المشاركة الايجابية لكل من السلطة المحلية، والمجتمع المدني

والقطاع الخاص، والحكومة ، وحتى المواطن لأنه هو سبب نجاح المشاريع التنموية، لان التنمية منه واليه، وهذا كله لتحقيق حياة الرفاه للمواطن .

- والتنمية المحلية هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه، إلا أن ظاهرة الفساد الإداري حالت دون ذلك، لأنه عبارة عن داء يعيق مشاريع التنمية، وذلك باستنزاف الأموال العمومية ونهبها من خلال الاختلاس والرشوة، وبتالي عرقلة مسيرة التنمية المحلية، وهذا بدوره يحول دون تحقيق الجزائر هدفها وهو الوصول التنمية الوطنية الشاملة .
- ولخروج من هذه المعضلة اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الفساد منها السياسية، القانونية،المؤسساتية، إلا أنها باءت بالفشل، ولم تحقق الهدف المنتظر منها، ألا وهو ضمان الشفافية النزاهة في الإدارة الجزائرية، وهي كذلك غير كافية لمكافحة هذه ظاهرة الخطيرة التي عملت على إضعاف المؤسسات العمومية في الجزائر .

ومن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها وجب علينا البحث عن سبل أخرى لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية، وبتالي يمكن تقديم جملة من **التوصيات** تتمثل في:

- ✓ اهتمام بالفرد ومحاولة إصلاحه من خلال برامج التوعية وتقديم محاضرات عن إصلاح النفس البشرية وذلك للقضاء عن صفات الذميمة المتمثلة في الطمع والنهب ، وتوضيح للمواطن خطورة هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على كيان الدولة .
- ✓ ولمكافحة الظاهرة لابد من تضافر جهود كل من السلطات، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، الإعلام، القطاع الخاص،وحتى المواطن لان له دور كبير في ذلك، لان مكافحة الظاهرة تتطلب مكافحة الفرد غرائزه الذميمة من حب الطمع والنهب والوصول إلى مراده بأي طريقة كان، لان هذا يساهم بشكل كبير في مكافحة الظاهرة.
- ✓ لابد إعادة النظر في إجراءات التوظيف، أي وضع معايير موضوعية لانتقاء الموظفين لاختيار أصحاب الكفاءة.

- ✓ وتفعيل تاليات لمكافحة الفساد الإداري مثل إعادة تفعيل مجلس المحاسبة، والسهر على تطبيق قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .
- ✓ العمل على تنمية الموارد البشرية من حيث تحفيز العاملين وترقيتهم داخل المؤسسات .
- ✓ لابد من إعادة النظر في نظام الأجور،أي الزيادة رواتب الموظفين .
- ✓ لابد من إعادة النظر في المنظومة التربوية، رفع المستوى التعليمي .
- ✓ الأخذ بمعايير الحكم الراشد منها الشفافية والمحاسبة والمسائلة على مستوى المؤسسات والهيئات الفاعلة في التنمية.
- ✓ ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة وذلك بإدخال التكنولوجيا في الإدارة، أي ضرورة دخول الجزائر عالم التكنولوجيا من خلال تطبيق إدارة الالكترونية في كل مؤسسات الدولة والتخلي عن الإدارة التقليدية.

❖ **و ختاما:** لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بجميع إبعادها فانه يتطلب مكافحة ظاهرة الفساد الإداري داخل كل مؤسسات الدولة، لان الإدارة هي أساس ومحرك لأي نشاط كان، سواء سياسي، اقتصادي، اجتماعي.

– لكن هذا المطلب يستحيل تحقيقه في الجزائر على الرغم ما يتم تطبيقه من آليات .

وهذا يجعلنا نفتح المجال للبحث:هل بالفعل مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر مطلب يستحيل التحقيق؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم**

ثانيا:قائمة المراجع.

أولا:القواميس والمعاجم

1. الفيروز أبادي الشيرازي مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط** . فصل الفاء – الباب : الدال، فسد ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
2. جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** . المجلد الثالث، باب فسد، بيروت: دار الصادر، (د س ن).
3. لحام وآخرون، **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية انكليزي– فرنسي– عربي**. بيروت:دار الكتب العلمية، 2004
4. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**. مصر: مطابع شركة الإعلانات الشرقية، حرف الفاء : فسد، 1989.
5. شوقي ضيف، **معجم الوسيط** .مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

ثانيا–الموسوعات :

6. كيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**. جزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدارسات والنشر، دار الهدى لنشر والتوزيع، (ب د س).

ثالثا: الكتب

7. إبراهيم سعد الدين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. مركز الدراسات الوحدة العربية، (ب، د، س).
8. البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**. باب الفضل من استبرأ لدينه، دمشق بيروت: دار ابن كثير، 2002.

9. البيهقي أبي بكر احمد بن الحسين، **كتاب الزهد الكبير**. فصل في العزلة والخمول، بيروت : دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، 1987.

10.أديب العيسي لؤي، **الفساد الاداري والبطالة**. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2009.

11.الديداموني محمد عبد العال محمد، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية دراسة مقارنة** . مصر: دار النهضة العربية، 2008 .

12. الديلمي مفيد نايف، **غسيل الأموال في القانون الجنائي – دراسة مقارنة**– .عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006

13.الدرويش محي الدين، **إعراب القران الكريم وبيانه** . مجلد6، ج21، ط 7، دمشق– بيروت:دار اليمامة، دار ابن كثير .حمص دار إرشاد للشؤون الجامعية،1999.

14.الدخيل سعيد بن فايز، **نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي** . بيروت :دار النفائس 2001.

15.الهندي البرهان الفوري علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** . باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ج1، مؤسسة الرسالة.

16. الحمش منير، **الاقتصاد السياسي :الفساد– الإصلاح –التنمية** . دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006

17.الحنبلي المقدسي ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن احمد بن عبد الرحمن، **الأحاديث المختارة**.ج7، ط3، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، 2000.

18.الطهراوي هاني علي، **قانون الإدارة المحلية و الحكم المحلي في الأردن و بريطانيا** . الأردن: دار الثقافة لنشر والتوزيع، 2004.

19.الكبيسي عامر، **الفساد و العولمة تزامن لا توأمة** . الرياض: مكتب الجامعي الحديث، 2005.

20.اكرمان سوزان روز، **الفساد والحكم الأسباب والعواقب، والإصلاح**، (ترجمة فؤاد سروجيو). الأردن :دار الأهلية لنشر والتوزيع، 2003 .

21.المعاني أيمن عودة، **الإدارة المحلية** . الأردن : دار الوائل للنشر، 2010.

22.السروجي طلعت مصطفى وآخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع** . جامعة حلوان: مركز النشر والتوزيع الكتاب الجامعي، 2001.

23.الشمري هاشم، ايثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية** . الأردن:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

24.بن العجمي بن عيسى محسن، **الأمن والتنمية** . الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.

25.بن مرزوق عنترة، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر – دراسة في الجذور الأسباب والحلول –** . برج بوعريريج : منشورات جيتلي لنشر والتوزيع، 2009 .

26.زويلف مهدي حسن، سليمان احمد اللوزي، **التنمية الإدارية والدول النامية** . عمان : دار كدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.

27.حسنين احمد جابر، **الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر** .قاهرة : المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2013 .

28.حص سليم وآخرون، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد** . بيروت:دار العربية للعلوم، 2006.

29.حريم حسين، **مبادئ الإدارة الحديثة** . عمان : دار مكتبة حامد، 2006

30.طلعت محمود منال، **التنمية والمجتمع –مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية–.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

31.ليمام محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 .

32.محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظورالخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006.

33.معابره محمود محمد، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية** . عمان :دار الثقافة 2011.

34.مصطفى خاطر احمد، **تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات – بحوث عمل وتشخيص المجتمع** . الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2005.

35.مشورب إبراهيم، **التخلف والتنمية– دراسات اقتصادية –** ط2. لبنان: دار المنهل اللبناني، 1998.

36.مشورب إبراهيم، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** . لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009.

37.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي أسبابه أشكاله أثاره آليات مكافحته.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

38.سمالوطي نبيل، **علم اجتماع التنمية –دراسة في اجتماعيات العالم الثالث–** . بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

39.سعد طه علام، **التنمية ...والدولة،** ط 2 .القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2004.

40.عارف نصر محمد، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة.** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2002.

41.عبد اللطيف احمد رشاد، **تنمية المجتمع المحلي** . الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

42.عبد المجيد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** . مصر: الدار الجامعية،2001.

43.عبد الخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد في مصر.** القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2011.

44.عبد الغني محمد، محسن احمد الخضيري، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه.** القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية، 1992.

45.عوض صابر فاطمة، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي** . إسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

46.علي إبراهيم سلامة رمزي، **اقتصاديات التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعية،(ب د س).

47.عمتوت عمر، **قاموس المصطلحات القانونية في التسيير شؤون الجماعات المحلية** . الجزائر : دار هومة، 2009 .

48.فهمي محمود صلاح الدين، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. الرياض:المركز العربي الدراسات الأمنية والتدريب، 1994

49.شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** . ط 4، الجزائر : دار الهومة، 2002.

50.شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي –المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**-. الجزائر:1997.

51.تنير سمير **الفساد والفقر في العالم العربي** . بيروت:دار الساقي، 2009.

52.غزوي محمد سليم محمد، **نظرات حول الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية** . عمان: 1994

53.غنيم عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها** – عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع، 2007.

رابعا :القوانين:

54.القانون رقم 12- 07المؤرخ في21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

55.القانون رقم 11– 10المؤرخ في22 جوان2011المتعلق بالبلدية.

56.قانون رقم 06 /01 المؤرخ في20 فيفيري2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

خامسا:المجلات :

57.الشواورة فيصل محمود، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 25، العدد2، الأردن،كلية إدارة الأعمال، 2009

58.بن المشري عبد الحليم، عمر فرحاتي، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، بسكرة.

59.بن مرزوق عنترة، المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011 .

60.بن مرزوق عنترة، العوامل الداخلية لتشكل نظام الفساد في الجزائر، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث**، العدد الأول، جوان 2013.

61.بوزيد سايح، سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

62.مزاري رشيد، بطاقة تحليلية حول احكام القانون رقم06- 01المؤرخ في2 فبراير2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وكذا المراسيم الرئاسية المطبقة له، **نشرة القضاة**، وزارة العدل العدد 60.

63.سالمي سلاف، وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي، **مجلة الرائد المغاربي**،العدد 1/جوان 2013، الجزائر .

64.راهي محمد غالي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد1، العراق، جامعة الكوفة، كلية الحقوق، 2009 .

65.خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، **مجلة الباحث** – العدد09- 2011 جامعة ورقلة، الجزائر.

66.خضري حمزة، الوقاية من الفساد ومكافحته في اطار الصفقات العمومية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، العدد 7جوان 2012.

67.غربي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد04، جامعة المدية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

سادسا:الملتقيات، المؤتمرات والندوات :

68.احمد علي بالتمر، عمر موسى الهبري، "الفساد الإداري :مظاهره واليات إصلاحه "، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الادارة في الوطن العربي، 15-17 مارس 2004

69.الصاوي على، "دور المجالس العربية في مكافحة الفساد"، ورقة مقدمة في مؤتمر : برلمانيون ضد الفساد : تقرير الشفافية والمحاسبة في الوطن العربي "، بيروت، 18-11-2004

70.الشيخلي عبد القادر عبد الحافظ، " التدابير القانونية لمكافحة الفساد "ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. انعقد يومي6-8 /10/ 2003، الرياض.

71.بن تركي منير، عبد الله قلش، " اثر الفساد الإداري و محاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي حول: "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية"، بكلية الحقوق والعلوم التجارية، بجامعة أمحمد بوقره بومرداس، المنعقد يومي4 – 5 ديسمبر 2006 .

72.بن تركي عزا لدين، منصف شرقي، "الفساد الإداري:أسبابه، أثاره وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول". مداخلة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، بجامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد يومي 7- 6 ماي2012 .

73.بودليو سليم، "الوقاية من القساد ومكافحته وفقا لقانون الجزائري"، ورقة مقدمة في ملتقى الدولي حول :"الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"،كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، انعقد يومي 07 - 08 افريل2007.

74.بن مرزوق عنترة، "نحو بناء مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية : التشاركية بين الوحدات المحلية ورهانات التنمية المحلية : الواقع والمنشود، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 06 ماي 2014.

75.بركات سارة، زايدي حسيبة، "الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا"، مداخلة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، انعقد يومي 6-7ماي 2012.

76.زرارقة فيروز، "الفساد في المجتمع الجزائري وإستراتيجية الحد منه "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، المنعقد يومي 09-08 افريل 2007.

77.حاحة عبد العالي، امال يعيش تمام، "دور اجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، ورقم مقدمة في الملتقى الوطني حول" الاليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، ورقلة، جامعة قادي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، 02- 03 ديسمبر 2008.

78.حرودي علي، "الفساد ومحاولات التغيير : الوصفة وغياب العلاج البديل" ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي"، الجزائر، جامعة سطيف، كلية الآداب والعلو م الاجتماعية، المنعقد يومي 08- 09 افريل 2007.

79.مطاي عبد القادر، احمد مداني، "الفساد الإداري و أثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكدة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007.

80.نوري منير، فاطمة الزهرة غربي، "معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول :"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات

الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكدة، المنعقد يومي02-03 ديسمبر2007.

81.عبة فريد، مريم طبني، "دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "، مداخلة في ملتقى وطني حول : "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر – بسكرة، انعقد يومي 6-7ماي 2012

82.فلاحي زهرة، "واقع الحكم الراشد في البلاد العربية وتحديها لمواجهة الفساد الإداري"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول:"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكد ة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007.

83.صالح مفتاح، فريدة معارفي،"الفساد الإداري والمالي أسبابه، مظاهره ومؤشرات قياسه"، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد خيضر-بسكرة- انعقد يومي6-2012/5/7.

84.شعبان سمير، "الفساد في ظل الشريعة الإسلامية، المفهوم والإصلاح "، ورقة بحث قدمت في ملتقى وطني حول:" الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، الجزائر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، انعقد يومي 02-03 ديسمبر 2008.

85.غزالي عادل، عبد الرزاق أمقران، "الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية وأساليب ضبطه"، مداخلة من ملتقى الوطني الثالث حول :"سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية "، بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، بجامعة سكيكد ة، المنعقد يومي02- 03 ديسمبر2007.

86.ضويفي محمد، "التصريح بالممتلكات كالية للوقاية من الفساد ومكافحته"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " اليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد"، ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الحقوق، انعقد يومي02 -03ديسمبر2008.

سابعا:الرسائل العلمية:

أ–الدكتوراه :

87.السبيعي فارس بن علوش، " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي". (أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010)

88.العمري مشرف بن علي بن عبد الله، "درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها".(أطروحة دكتوراه، في تخصص إدارة و التخطيط كلية التربية، جامعة السعودية، 2012– 2013).

89.بن لطف الله على جميل عبد القوي، "أنماط الفساد واليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية" . (أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2013).

90.بن مرزوق عنترة، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013).

91.بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ خالد، "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي". (أطروحة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، جامعة الرياض،2007).

92. طيبي سعاد، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية". (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2008 - 2009).

93.معابرة محمود محمد عطية، " الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الفقه الإداري الأردني". (أطروحة دكتوراه في الفقه والأصول، جامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2010).

94.شنافي ليندة، "تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دراسة تحليلية " .(دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، 2009- 2010)

95.خنفري خيضر، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر"** . (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2010-2011).

ب-الماجستير:

96.ازروال يوسف، " الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية" . (رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع تنظيم السياسي و اداري، جامعة باتنة، 2008- 2009).

97.الرجوعي إبراهيم بن صالح بن حمد، "التدابير الوقاية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية ".(رسالة الماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الإسلامي الجنائي،2003).

98.الغنام فهد بن محمد، "مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية".(رسالة ماجستير، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، رياض، 2011).

99.بوقنور إسماعيل، " التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري ". (رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007).

100. بن مرزوق عنترة، " الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية".(رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2008).

101. بن صديق رمزي، "دور الحماية الجنائية لنزاهة الوظيفة العمومية في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته". (رسالة الماجستير، تخصص جنائي، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012 /2013).

102. دحماني لويزة، "تأثير الأخلاقيات الإدارة على عملية توظيف".(رسالة الماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 /2012).

103. معاوي وفاء، " الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر" .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو السياسية، تخصص :سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010).

104. سمارة نصيرة، "ظاهرة التسيب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية" .(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم السياسي والإداري، 2002).

105. عبدو مصطفى، "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر 1995-2006 ". (رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي إداري، 2007- 2008).

106. ريان ريان عبد السلام، "إشكالية التنمية المحلية، ومدى فاعلية برامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط" .(رسالة الماجستير، تخصص تهيئة الإقليمية، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر2005-2006).

ثامنا:الجرائد:

107. اردغال رزيقة، " بسبب الرشوة وضعف الوازع الديني أئمة خلف القضبان"، **جريدة الخبر**، العدد7409، الصادر بتاريخ 20 افريل2014.

108. بن احمد محمد، السلطة تدوس على قانون مكافحة الفساد، **جريدة الخبر**، العدد 7367، الصادر بتاريخ 9مارس2014.

109. بطيب جمال، مصالح الدرك استدعتهم وأخذت أقوالهم مير بئر توتة والأمين العام لبلدية ومنتخبون متهمون بإبرام صفقات مشبوهة -، **جريدة النهار**، العدد5207، الصادر بتاريخ 2014-7-2

110. سعيدة .م، حبس لموظف لبلدية خميس خشنة هن تهمة الرشوة وسوء استغلال الوظيفة، **جريدة النهار**، العدد 1683، الصادر يوم الثلاثاء15افريل2013

111. شاوش أمين، التحقيق مع المير السابق لبوزريعة في قضية اختلاس الملايير، **جريدة النهار**، العدد 1683، الصادر يوم الثلاثاء15 افريل2013.

112. شراق محمد، الجزائر في اخر مراتب مكافحة الفساد عالميا، **جريدة الخبر**، العدد 7273، الصادر يوم 4 ديسمبر2013 .

تاسعا:الحصص التلفزيونية:

113. عصماني محمد، " سري جدا لإمبراطورية الخليفة"،في حصة سري جدا،على قناة النهار الفضائية، الجزائر، يوم الثلاثاء 19 جوان 2013.

عاشرا: المواقع الكترونية:

114. أحمد بلقمري، الجزائر: الدولة المريضة بالفساد! (http://www.alquds.co.uk/?p=38491).تم الاطلاع على الموقع يوم: 15-8-2014.

115. شبكات التزوير تكتسح عالم الشهادات في الأوراق الرسمية : (http://www.djazairess.com/akhersaa/27576).تم الاطلاع على الموقع يوم :20-8-2014.

116. علـى العقـون، تقريـر منظمـة الشـفافية الدوليـة : الرشـوة نتخـر قطـاع التربيـة في الجزائـر (http://www.elbilad.net/article/detail?id=4522) تم الاطلاع على الموقع يوم :20-8-2014.

117. ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة نقل من موقع : (http://www .univ- /com-dic-2008-19pdf chelf .dz/ar/)، تم الاطلاع عليه يوم :9-5-2014.

118. " مقدمـــة عامـــة حـــول التنميـــة : موقـــع مخـــزن في الانترنـــت، (www.shams-pal.org/pages/arabic/.../generalintro.pdf) ، تم الإطلاع عليه يوم 20-4-2014.

119. مسـابقات التوظيـف في مختلـف القطاعـات العموميـة في الجزائـر تحـول إلى حلـم كبـير: (http://www.ghardaianews.com/autre-pages/contributions-/640.html).تم الاطـلاع عليـه يـوم 19-8-2014.

120. قضـــية الخليفـــة:(http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/12/24.html)، تم الاطلاع عليه يوم :25-8-2014.

121. ظـاهرة غسـيل الأمـوال : (http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post_20.html). تم الاطلاع عليه يوم : 23-8-2014

122. ظـاهرة التسـيب الإداري في الجزائـر، مخـزن علـى موقـع الانترنـت.(http://almes-center.com/promesses/181-search/2012-01-10-20-32-07/recherches-adminstratives/267-2012-04-06-14-4) ، تم الإطلاع عليه يوم 25-8-2014.

الملخص

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة وتهتم بظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر ،وذلك بتطرق إلى ماهية المفهومين ،بتعرف على مفهوم الفساد الإداري وأنواعه وخصائصه ،بالإضافة إلى التعرف مفهوم التنمية المحلية ومقوماتها ،وأهدافها.

لذا تم التركيز في هذا الموضوع على الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري ، والتي قسمناها إلى آليات قانونية ،و آليات مؤسساتية ،وكذا آليات سياسية للحد من هذه ظاهرة .

وإشكالية الدراسة تتمثل في:كيف ساهم الفساد الإداري في التأثير على التنمية المحلية في الجزائر؟

ودراستنا هذه تسعى الى محاولة تحسين وضع الجزائر إلى ما آلت إليه في الوقت الراهن ،وذلك بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري ،لأن الإدارة هي مسرح الفساد لأي نشاط كان ، بغرض تحقيق تنمية محلية وبدوره هذا يحقق تنمية وطنية شاملة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري ، التنمية المحلية .

A summary of the study |

This study is interested in the phenomenon of corruption in administration and local development in Algeria, and the concept of administrative corruption. the types and characteristics, as well as to recognize the concept of local development and its components, and its goals .

So the focus was on the subject of the mechanisms adopted by the Algerian legislature, which we divided it to legal mechanisms, and institutional mechanisms, as well as the political mechanisms to reduce this phenomenon .

The argument of the study is : How has the corruption contributed in the impact on local development in Algeria ?

And this study seeks to try to improve the situation of Algeria to outcome in the present time, so as to combat the phenomenon of corruption of any kind in the administration because the administration is the corruption’s theater , in order to achieve local development and wich will achieve a comprehensive national development .

Key words the administrative corruption , the local development .

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة 10-1

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للفساد الإداري والتنمية المحلية

تمهيد 12

المبحث الأول:مفهوم الفساد الإداري 30-13

المطلب الأول : تعريف الفساد الإداري واهم مقارباته..... **24-13**

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الفساد الإداري **27-24**

المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري..... **28-27**

المطلب الرابع: خصائص الفساد الإداري..... **30-28**

المبحث الثاني:مفهوم التنمية المحلية 44-31

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية **38-31**

المطلب الثاني :تطور التنمية المحلية **39-38**

المطلب الثالث:مقومات التنمية المحلية **43-40**

المطلب الرابع:أهداف التنمية المحلية..... **44-43**

خلاصة الفصل 45

الفصل الثاني:واقع ظاهرة الفساد الإداري والتنمية المحلية في الجزائر

تمهيد 48-47

المبحث الأول:واقع ظاهرة الفساد الاداري في الجزائر 65-49

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر..... **57-49**

المطلب الثاني:مظاهر ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر..... **65-58**

المبحث الثاني:واقع التنمية المحلية في الجزائر 70-66

المطلب الأول:فواعل التنمية المحلية في الجزائر..... **69-66**

المطلب الثاني:أبعاد التنمية المحلية في الجزائر..... **70-69**

المبحث الثالث: دور ظاهرة الفساد الإداري في عرقلة مسار التنمية المحلية في الجزائر 71-73

المطلب الأول :على المستوى المالي **71-72**

المطلب الثاني:على المستوى الإداري **72-73**

المطلب الثالث:على المستوى البشري **73**

خلاصة الفصل **74**

الفصل الثالث: آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر لتحقيق التنمية المحلية

تمهيد **76**

المبحث الأول: مقومات السياسة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المحلية **77-87**

المطلب الأول :الآليات وقائية لمكافحة الفساد الإداري **77-81**

المطلب الثاني : الآليات مؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري **81-85**

المطلب الثالث:الآليات السياسية لمكافحة الفساد الإداري **85-87**

المبحث الثاني: عقبات التي تواجه آليات لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر **88-93**

المطلب الأول: العقبات القانونية **88-89**

المطلب الثاني :العقبات المؤسساتية **89-90**

المطلب الثالث:العقبات السياسية **90-93**

خلاصة الفصل **94**

الخاتمة **96_98**

قائمة المصادر والمراجع **100-113**

الملخص **115**

فهرس الموضوعات **117-118**

بحمد الله